



The Use of Family Documents in Historical Writings: The Book "Documentary Studies in the Contemporary History of Iraq" as a Model

Prof. Dr. Muntasir Hassan Dahirb / College of Education for Human Sciences / Al-Muthanna University

Lecturer Moayad Fadel Jidou / College of Education for Human Sciences / Al-Muthanna University

<https://doi.org/10.32792/tqartj.v2i49.755>

Received 02/02/2025, Accepted 27/03/2025, Published 30/03/2025

Abstract

This research highlights the scholarly efforts of Dr. Ukab Youssef Alawi Al-Rikabi in his book *Documentary Studies in the Contemporary History of Iraq*, in which he employed a number of family (personal) documents. These documents are unpublished and significant for deriving historical events. By subjecting this book to research, analysis, and critique—particularly the content and use of these documents—we present critical readings related to the events described in the documents and the years in which they occurred, aligning them with the historical context and references.

Documents and manuscripts are among the most important tools for recording historical information. Historians often rely on them to write about events and facts that lie beyond the scope of what is commonly known or available in published historical books. Whether published or unpublished, historical documents, manuscripts, and contemporary writings are primary sources in the study of history and in presenting its facts scientifically. Historians place great value on document-based historical writing, to the extent that it is considered the only reliable method for writing modern history.

Thus, the document holds great importance in historical research due to its prominent role in uncovering hidden truths, clarifying ambiguous information, and correcting misconceptions. It is common in historical research to rewrite events and topics that were previously unknown, due to the emergence or declassification of rare documents. These documents often lead to shifts in prevailing views and interpretations of events based on new information. Therefore, no historian or researcher can dispense with documents or replace them with other means when they are available.

However, a document is merely a tool in the hands of the historian, who must possess a high degree of objectivity, professionalism, and skill. The historian is required to use documents impartially and free from personal biases or convictions, in accordance with the principles established by historians for this purpose.

Keywords: Document, Historical Criticism, Dr. Ukab Youssef Al-Rikabi, Qalat Sukkar, 1920 Revolution



توظيف الوثيقة العائليّة في الكتابات التاريخية كتاب "دراسات وثائقية في تاريخ العراق المعاصر" نموذجاً

أ.د. منتصر حسن دهيرب / كلية التربية للعلوم الانسانية-جامعة المثنى

م. مؤيد فاضل جدوع / كلية التربية للعلوم الانسانية-جامعة المثنى

الملخص

يشير هذا البحث للجهود العلمية التي بذلها الدكتور عكاب يوسف عليوي الركابي في كتابه (دراسات وثائقية في تاريخ العراق المعاصر) حيث وظف فيه عدد من الوثائق العائلية (الشخصية) والتي تعد من الوثائق غير المنشورة والمهمة في استنباط الاحداث التاريخية , وإذ أخضعنا هذا الكتاب للبحث والتحليل والنقد لمتون تلك الوثائق واستخداماتها في الكتاب موضوع البحث , فقدمنا قراءات نقدية تتعلق بأحداث تلك الوثائق وسنوات وقوعها بما يتلائم والاحداث الواردة فيها ومرجعيتها التاريخية.

تعد الوثائق والمخطوطات من أهم وسائل تدوين المعلومات التاريخية التي يحتاج المؤرخ الرجوع إليها واستعمالها في كتابته للوقائع والأحداث التاريخية وللوقوف على مُعطيات وحقائق تحتويها خارج نطاق السائد والمعروف والمتوفر من معلومات مدونة في كتب التاريخ المنشورة.

إنّ الوثائق التاريخية سواء أكانت منشورة, أو غير منشورة, والمخطوطات والكتب والمؤلفات المعاصرة للحدث تأتي في مقدمة المراجع, والمصادر التي تعتمد في دراسة التاريخ, وبيان حقائقه بصورة علمية, حيث يَكُنُّ المؤرخون تقديراً كبيراً لأسلوب التدوين التاريخي المعتمد على الوثائق إلى درجة أن يتم اعتباره الأسلوب الوحيد لكتابة التاريخ الحديث, وبذلك تكتسب الوثيقة أهمية كبيرة في عمليات البحث التاريخي؛ لما لها من مكانة بارزة في الكشف عن الحقائق المخفية, أو في بيان وتوضيح الغامض من المعلومات, وتصحيح المفاهيم الخاطئة, فكثيراً ما يحدث في الأبحاث التاريخية أن يتم إعادة كتابة الأحداث, والمواضيع التي كانت مجهولة قبل ذلك, نتيجة لخروج بعض الوثائق للعلن, أو اكتشاف النادر منها أو تلك التي رفعت عنها السرية, وعلى ضوءها تغيرت مفاهيم وآراء كانت سائدة, ومن خلالها تفهم الأحداث, وتفسر بشكل مغاير لما سبق من خلال المعلومات الجديدة؛ لذا لا يستطيع أي باحث, أو كاتب في التاريخ الاستغناء عن الوثيقة, أو استبدالها بغيرها من الوسائل عند توفرها. غير أنّ الوثيقة لا تعدو عن كونها مجرد أداة في يد المؤرخ الذي



يجب أن يكون على قدر كبير من الموضوعية، والحرفية، والمهارة التي تلزمه بأن يستعملها بحياد وتجرد من المتبنيات الذاتية، والقناعات الشخصية، لمصلحة البحث التاريخي بموجب قواعد وضعها علماء التاريخ لذلك.

الكلمات المفتاحية: الوثيقة، النقد التاريخي، الدكتور عكاب يوسف الركابي، قلعة سكر، ثورة العشرين

إنّ من الحقائق البحثية التي يجدها الباحثون في التاريخ أنّ نسبةً غير قليلة من الوثائق المهمّة هي وثائق محفوظة في الأرشيفات العائلية أو الخاصة أو الشخصية للأفراد المهتمين بها؛ لأنّها تمثل جزءاً من تاريخهم الشخصي، أو العائلي إذ أنّها كتبت أما من أو إلى أشخاص يمتون إليهم بصلة قربي، وبالتالي أخذت هذه الأهمية لديهم؛ لاتصالها بتاريخهم العائلي، وهذه الوثائق على أشكال ومضامين متعدّدة، فمنها الرسائل الشخصية، وعقود البيع والشراء، والمكاتبات، وعقود الزواج، والمستمسكات الثبوتية وغيرها من الوثائق، وتكون هذه الوثائق في الغالب عرضةً للتلف الجزئي، أو الكلي، أو تكون عرضةً للضياع؛ نتيجةً لسوء الحفظ، أو لفقدان أهميتها المادية أو المعنوية عبر الأجيال المتتابة، أو عدم توفر الشخص المهتم بالتاريخ؛ ليقوم بالحفاظ عليها. وهذه الوثائق المحفوظة ربما تُفقد نسختها الأصلية ويتبقى منها صورة للأصل وليس الأصل نفسه.

ولعل من الجدير بالاهتمام إنّ الدراسات والأبحاث الأكاديمية، قد مالت إلى اعتماد الوثائق الأرشيفية بأنواعها المختلفة خلال العقود الأخيرة؛ لتوظيفها في كتابة تاريخ العراق بناءً على أسس منهجية وعلمية قائمة على الوثيقة الرسمية، والخاضعة لقواعد البحث العلمي ومناهج البحث التاريخي، ومنها الوثيقة العائلية أو الشخصية، على الرغم من التحديات الكبيرة التي قد يواجهها الباحث في سبيل الحصول على تلك الوثائق والتي غالباً ما تكون مجهولة وغير معنونة، فضلاً عن اضطرار الباحث للسفر كثيراً واللقاء مع مالكي تلك الوثائق ومحاولة اقناعهم بتوظيف الوثائق الخاصّة بهم في البحث التاريخي، أضف إلى ذلك أنّ كثيراً من تلك الوثائق ربما تكون قد تعرضت لضرر جزئي أو كلي أو الفقدان نتيجة للحفظ الرديء "كما نكرنا" مما يضع الباحث أمام تحدٍ كبير، ومهمّة صعبة في تدقيق الوثيقة، وتوظيفها بالشكل العلمي الصحيح.

إنّ البحث الوثائقي بشكل عام هو من المواضيع المهمة في دراسة التاريخ، ولعل الأهم بالنسبة لنا هو ما يتعلق منه بدراسة تاريخ العراق المناطقي، وتكمن أهمية هذا البحث في أنّه يتناول وبأسلوب علمي واحدة من التجارب الخاصّة بتوظيف "الوثيقة العائلية" في كتابة تاريخ العراق الحديث والمعاصر، إلا وهي تجربة الدكتور عكاب يوسف عليوي الركابي في هذا المجال، والتي ضمّنها في كتابه "دراسات وثائقية في تاريخ العراق المعاصر"، إذ تناول هذا البحث الفصل الأول من هذا الكتاب والموسوم "موقف مدينة قلعة سكر وعشائرها من الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤ - ١٩٢٠" لكون الفصلين الآخرين قد حوى كلاً منهما مواضيع أخرى مُستقلة لكلٍ منها،

وليس هناك بينها وحدة موضوعية سوى العنوان الزمني العام. وقد حاولنا في هذا السياق ان نوجه نقداً تاريخياً قائماً على أساس تتبع الأحداث وتواريخ تلك الوثائق وربطها لتبيان الحدث الذي تضمنته الوثيقة، كما أخضعنا تلك الوثائق للنقدين (الداخلي والخارجي) بما متعارف عليه بالمنهج التاريخي.

ولقد آثرنا أن يكون تسلسل عرض هذه الوثائق مستتباً لتاريخها الذي كتبت فيه، وهو سياق عرضها نفسه في الكتاب المشار إليه آنفاً، وفضلاً عن ذلك فإنه سيتم اعتماد تسمية "المؤلف" كناية عن مؤلف الكتاب (الدكتور عكاب يوسف عليوي الركابي) توخياً للإختصار وعدم التكرار.

المبحث الأول

الوثيقة

أولاً : الوثيقة لغة :

يقال (وثق) بفلان (يثق) ثقةً، وموثقاً، ووثوقاً، ووثاقةً: ائتمنه، فهو واثق به، وهي واثقة. (وثق) الشيء - (يوثق) وثاقه : قوى وثبت وصار محكماً . وفلان : أخذ بالوثيقة في أمره: بالثقة، فهو وثيق، وهي وثيقة. (وثق) فلاناً : قال فيه إنه ثقة، و- الأمر: أحكمه. و-العقد ونحوه: سجله بالطريق الرسمي، فكان موضع ثقة. (توثق) القوم على الأمر: تعاهدوا وتحالفوا. (توثق) في الأمر، ومن الأمر: أخذ فيه بالوثيقة او بالثقة. (الوثيقة) : مؤنث الوثيق. و- ما يحكم به الأمر. و- في الأمر: إحكامه، يقال : أخذ بالوثيقة في أمره : بالثقة. و- المستند وما جرى هذا المجرى . (ج) وثائق.^(١) وبالعموم فان الجذر العربي للفظة يشير الى مجموعة من المعاني الدالة على الوثيقة والائتمان والتقوية والإحكام والعهد وغيرها من الدلالات. ثانياً: الوثيقة اصطلاحاً

يُقابل كلمة وثيقة في اللغة العربية مفردة (Document) في اللغتين الانكليزية والفرنسية، وهي مشتقة من الأصل اللاتيني (docere) بمعنى "يعلم"^(٢). ولقد اتفقت المدارس التاريخية الحديثة على الاهمية الكبرى للوثيقة التاريخية ودورها الرئيس في كتابة التاريخ وحفظ أحداثه، إلا إنها اختلفت في ماهية الوثيقة التي تُعتمد. ففي الوقت الذي رفعت المدرسة الوضعية^(٣)، أو الوضعانية "كما في بعض المصادر" شعارها وعنوانها الرئيس (أن

لا تاريخ بلا وثيقة^(٤)، فقد حددت الوثيقة بأنها المادة المكتوبة فقط، بينما ذهبت مدرسة تاريخية أخرى ظهرت لاحقاً في القرن العشرين، وهي مدرسة الحوليات^(٥) أو مدرسة التاريخ الجديد، إلى توسعة مفهوم الوثيقة التاريخية، حيث (حاولت مدرسة التاريخ الجديد مع أحد أبرز مؤسسيها وهو "لوسيان فيفر" إبراز عقم التاريخ بأسلوب حديث واعتماداً على الوثيقة المكتوبة وفي هذا الصدد يقول لوسيان فيفر : لاشك ان التاريخ يكتب اعتماداً على الوثائق المكتوبة إذا وجدت لكن يمكن، بل يجب أن يكتب اعتماداً على كل ما يستطيع الباحث بمهارته وحذقه، أن يستنبطه من أي مصدر: من المفردات ومن الرموز، من المناظر الطبيعية ، ومن تركيب الأجر، من أشكال المزارع ومن الأعشاب الطفيلية، من خسوفات القمر ومن مقارن الثيران، من فحوصات العالم الجيولوجي للأحجار ومن التحليلات الكيميائي للسيوف الحديدية)^(٦). ونتيجة لذلك الاختلاف في مفهوم الوثيقة بين المدرستين، فقد ظهر اختلاف في المواضيع المنتخبة للكتابة عند كل مدرسة، حيث اقتصت المدرسة الوضعية بالتاريخ السياسي والعسكري، بينما اتجهت مدرسة الحوليات الى التاريخ الاجتماعي والاقتصادي. وبناءً على ما سبق ذكره من معنى لغوي لمفردة وثيقة، يتضح أنّ المعنى يبقى ضيقاً ويحصر في الأثر المكتوب أو الخبر المروي وبالتالي فهو غير كافٍ لبيان المفهوم الدقيق لها من ناحية علم التاريخ. فمفهوم الوثيقة هو مفهوم واسع جداً ومتجدد ومتعدد بتعدد زوايا النظر إليه. وهكذا يتبين أن اختلاف مفهوم الوثيقة التاريخية اصطلاحاً هو باختلاف المدارس التاريخية التي عالجتة ، فالمدرسة الوضعية هي المدرسة التي اعتبرت أنّ الوثيقة هي المادة المكتوبة فقط على اختلاف أنواعها سواء أكانت تقارير رسمية، أو رسائل شخصية، أو مخاطبات حكومية، أو صحف ومجلات وغيرها، بينما ظهرت الوثيقة في مدرسة الحوليات بمفهوم آخر أشمل وأوسع تماماً، فهي إلى جانب الوثيقة المكتوبة قد ضمت أيضاً الآثار كافة المترتبة على النشاط الإنساني من عمران، وأزياء، وتسجيلات مسموعة، أو مرئية، وفنون تشكيلية، والأوسمة، والأنواط، والشعارات، والسيوف، والدروع، والاختام، والمسكوكات، والنقود، وشواهد القبور، وحتى الروايات الشفوية أو المصدر الحي وغيرها الكثير. كما اختلف مفهوم الوثيقة باختلاف الباحثين ومواضيع اختصاصهم أو بحوثهم، (فلو سألنا باحث في متحف اثري عن ماهية الوثيقة، لقال: هي بقايا حجرية حيوانية او نباتية. ولو سألنا باحثاً على عتبة مكتبة وطنية لقال: هي المخطوطات والرسائل والكناشات. ولو سألنا متخصصاً في تاريخ القرن التاسع عشر الميلادي لقال: هي التقارير القنصلية والصور الشمسية والنقود. ولو سألنا متخصصاً في تاريخ القرن العشرين لقال: هي الخطب المسجلة والافلام الوثائقية والاستجابات والاشعار والالغاني)^(٧)، وهكذا الأمر باختلاف الاختصاصات العلمية والزمانية والموضوعية.

ثالثاً: أنواع الوثائق

ذهب علماء البحث التاريخي إلى الاحتفاء بالوثيقة كمادة علمية، ودليلاً بحثياً غاية في الأهمية والمكانة، خصوصاً أنّها تزيد الأبحاث والدراسات على اختلافها قوة ورسانة، وتعززها بشواهد وقرائن وأدلة ملموسة، ولذلك فقد قسموا الوثائق عموماً إلى أقسام عدّة وأنواع بناءً على أشكالها ومضامينها لتحقيق هذه الغاية، وكما يلي:

١- الوثائق المكتوبة أو المطبوعة: وهي تعني كل ما تم تدوينه على أي مادة سواء أكانت فخاراً، أو صخوراً، أو الواحاً طينية، أو رق، أو بردي، أو ورق، أو معادن وغيرها. ويندرج معها كذلك المدونات المطبوعة من كتب، ومؤلفات، ووثائق الأرشيفات الحكومية، وأرشيفات المنظمات المختلفة في المجتمع كسجلات الجمعيات، والنقابات بأنواعها، والأحزاب السياسية والمدونات الإعلامية التي قصد منها إعلام الجمهور عن الأحداث الجارية والنشاطات في المجتمع كالصحف والمجلات، وتشمل كذلك المؤلفات الأدبية، والجغرافية، والعلمية، والفلسفية، والفنية، والتاريخية وكل ما دون في مجالات المعرفة الأخرى. وهذه الوثائق تتضمن آثاراً نفسية مثل الوصف أو الرواية المكتوبة، وعليه فهي في مستوى أصعب من ناحية التعامل والدراسة؛ لأنّها تدخل في موضوع البعد الرمزي وليس الأثر المباشر على عقل من شاهدها، لذا فإنّ قيمتها تكمن في الوصف وليس في الحقيقة. أمّا الحقيقة المجردة فإنّ المؤرخ الباحث يصل إليها من خلال تطبيقه لمنهج النقد التاريخي على المادة التي بين يديه، وليس على المشاعر والعواطف والأحاسيس. وبالمجمل فإنّ الوثيقة المكتوبة هي: (الوثيقة التي تحمل رموزاً تحل بالقراءة مهما كانت المادة التي سجلت عليها تلك الرموز ونوعيتها) ^(٨).

٢- الوثائق الأخرى: وهي الوثائق التي تشمل المخلفات المادية الأخرى التي أنتجها الإنسان كالعمران والمنتجات والصناعات الحرفية اليدوية ووسائل المعيشة. وتشتمل هذه الوثائق على ما أنتجته البشرية من: (قصور ومعابد وأضرحة وغيرها، والطرق والجسور والنقود والأدوات المتنوعة والصور والرسومات والنحت والسجاد والاقمشة) ^(٩)، والنتائج والتسجيلات المسموعة والمرئية، والعادات والتقاليد والطقوس الاحتفالية والجنازنية والمهرجانات والفلكلور والأمثال الشعبية وأدوات الزينة والمطبخ. وهذه عادة تكون مهمتها أسهل من سابقتها لوجود علاقة مباشرة بين الأثر وأسبابه.

٣- الرواية المباشرة أو المصدر الحي: وهي من أنواع الوثائق والأدلة المهمة في الدراسات التاريخية أو اللغوية أو غيرها، والتي تمثل سبيلاً وناظراً للولوج إلى زمن الأحداث، واستجلاء مضامينها وتفصيلها، ذلك أنّه ما أن

يكتمل لدى الباحث ما سبق ذكره من وثائق متوفرة بعنصرها المذكورين آنفاً، فإنّه بحاجة إلى الاتصال بصورة مباشرة أو غير مباشرة، سواء بالمراسلة، أو الاتصال الهاتفي، أو غيرها من الوسائل، بالناس الذين شاركوا، أو عاشوا وعاصروا الأحداث التاريخية موضع البحث أو مع من سمع منهم، ومقابلتهم وطرح الأسئلة عليهم، مع توثيق وتسجيل اجاباتهم شفويّاً، أو تحريريّاً، وتوثيق كلّ ما لديهم من وثائق مكتوبة، أو مادية، أو مصورة لضمّها إلى مادة البحث، وفضلاً عن ذلك فإنّ على الباحث أن يُخضع ما حصل عليه من مادة إلى النقد التاريخي العلمي، حيث أنّه : (يجب ألا ننسى أن الشخصيات المعاصرة للأحداث والمختارة كمصادر لبحث، يجب أن تخضع لنقد الباحث التاريخي من حيث السلامة الجسدية، والنفسية، والعقلية، ومن حيث الأهواء والميول والعواطف، حتى يحكم على مدى ثقة المعلومات التي تقدمها وموضوعاتها) (١٠).

وتختلف هذه التقسيمات باختلاف الباحثين المختصين، فمنهم كذلك من يقسم أنواع الوثائق إلى: (١- الوثيقة الكتابية ٢- الوثيقة التصويرية ٣- الوثيقة التشكيلية ٤- الوثيقة السمعية) (١١). كما أن هناك تقسيمات أخرى لأنواع الوثائق تتبع أنماط مغايرة في التقسيم اعتماداً على مادة تدوين الوثيقة أو الموضوع أو حقبتها الزمنية أو مكانها الجغرافي أو من حيث علاقتها بجهات معينة مثل وثائق معابد أو مؤسسات حكومية وغيرها.

رابعاً: الوثيقة والنقد التاريخي

النقد: لغةً : (نَقَدَ الشيء - نقداً: نقره ليختبره، أو ليميز جيده من رديئه. ونقد الدراهم والدنانير وغيرها نقداً: ميز جيدها من رديئها. ويُقال: نقد النثر، ونقد الشعر: أظهر ما فيهما من عيب أو حُسن) (١٢).

ينطبق هذا المعنى اللغوي على النقد التاريخي فهو مبني أيضاً على فحص الرواية، وتدقيقها؛ لمعرفة صحتها، وتحديد إمكانية الاعتماد عليها؛ باعتبارها مصدرًا للمعلومة التاريخية. حيث تتجمع لدى الباحث، أو كاتب التاريخ العديد من المصادر، والوثائق المتضمنة للكثير من البيانات والمعلومات المختلفة، قد يكون بعضها مفيداً لموضوع البحث، وبعضها الآخر ليس كذلك، لكن ربّما يلتبس الأمر بين ما هو مفيد وحقيقي، وما هو مزيف وغير أصيل أو مكتوب بتحيز، ولذلك يحتاج الباحث إلى التمييز بينها، وهكذا يطلق تسمية النقد على (عملية التحليل) المتصل للاستدلالات التي تقود من ملاحظة الوثائق إلى معرفة الوقائع والحقائق) (١٣). وللتأكد من

مدى نفع المادة التي اجتمعت بين يديه, فإنّ على الباحث أن يقوم بتقييم ونقد صدق الوثيقة والمعلومات الواردة فيها, من خلال وضع الوثيقة على طاولة النقد التاريخي, ومن ثم الحكم على ملائمتها للبحث, بعد مرورها من خلال عملياته. هذه المرحلة من عمل الباحث أو كاتب التاريخ هي ما يميّز كاتب أو باحث عن آخر, فلم التاريخ يدرس الوقائع التي تتصل بالفعل البشري, لمجتمع ما في الازمنة الماضية, (ويبحث عن تسلسل الظواهر كما وقعت ويحاول ربطها وتعليلها تعليلاً يقبله العقل, وبذلك فهي ليست مجرد وثائق ومستندات. إنّ مجرد جمع المادة التاريخية يجعل من عمل المؤرخ عملاً من أعمال القص واللصق, فالمؤرخ هنا يصبح محض كاتب حوليات أو كاتب أرشيف. ولا ينظر المؤرخ الى الحادثة التاريخية نظرة خارجية, إنما ينظر الى الوقائع ليكشف الفكر الذي يبطنها, ويحركها, ويكمن وراء ما تسرده الوثائق) (١٤).

المبحث الثاني

توظيف الوثيقة العائلية في كتاب "دراسات وثائقية في تاريخ العراق المعاصر"

حظيت الدراسات التاريخية منذ أمدٍ ليس بالقريب باهتمامات الباحثين والمؤرخين, غير أنّها ازدادت وتضاعفت في العقود الأخيرة, خصوصاً بعد ظهور كثير من الأقسام المختصة بالتاريخ في الجامعات العراقية, وتوجّه العديد من الدراسات التاريخية التي تتعلّق بالشأن التاريخي العراقي إلى التاريخ الحديث والمعاصر في مختلف مواضيعها. ولعل من الملاحظ أنّ تلك الدراسات بشكلٍ عام كانت قد ركّزت في تدوينها لذلك التاريخ على المدن الكبرى مثل العاصمة بغداد أو محافظات الموصل والبصرة, وغيرها من مراكز المحافظات, فضلاً عن الشخصيات السياسية والدينية الكبيرة, ولم تسلط الضوء بصورة وافية على المدن الصغيرة كالنواحي والأقضية والمجتمعات التي سكنتها, على الرغم من أنّها كانت جزءاً أصيلاً وفاعلاً وحقيقياً من ذلك التاريخ, تتفاعل معه سلباً أو إيجاباً, وتشكل جزءاً من الحراك السياسي والفعل الثوري المتحقق في تاريخ العراق. ولعل واحدة من تلك المدن المهمة التي لم تدرس بصورة وافية هي مدينة قلعة سكر, التي شكلت منطقة فاعلة في الأحداث التاريخية على مستوى لواء المنتفق (محافظة ذي قار), حيث لم تلق تلك المدينة العناية والاهتمام الكافيين من كتاب التاريخ والباحثين فيه إلا في عقود متأخرة, ومنها الكتاب الموسوم "دراسات وثائقية في تاريخ العراق المعاصر" لمؤلفه (الدكتور عكاب يوسف عليوي الركابي), الذي يُعد واحداً من الكتب القلائل التي تعاطت مع هذا التوجه الجديد للباحثين العراقيين. ولكون هذه المؤلفات تشكّل مادةً أساسيةً في دراسة تاريخ "المنتفق" بشكل عام وتاريخ قلعة سكر بشكل خاص, كان من

المهم جداً مراجعة تفاصيله، والتحقق في مضامينه وموضوعه التاريخية، والتعرف على أدواته البحثية، وصولاً إلى تحديد الملاحظات على ما يُشكل عليه من معلومات وأحداث ووثائق وردت في ذلك المؤلف، وكان الهدف من هذه الدراسة هو الوصول إلى كتابة تاريخ أقرب ما يمكن الوصول إليه للحقيقة التاريخية.

أخضعت الوثائق المستخدمة في هذا الكتاب للنقد التاريخي للوثائق، واستخدامات الوثيقة الدلائلية، وتوظيفها بعد ذلك لبناء أسس وقواعد ومواضيع على ضوء مضامينها التي وردت فيها. لقد اعتمد المؤلف في كتابه هذا على مجموعة متنوعة من الوثائق بعضها من مصادر عثمانية وبعضها الآخر من مصادر عراقية، ومن تلك الوثائق مجموعة مهمة من الوثائق العائلية، والوثائق العائلية: هي تلك الوثائق التي تحتفظ فيها الكثير من الأسر، والعوائل التي كان لزعمائها الفاعلين، ورجالها البارزين دورٌ في تاريخ المنطقة، وأن تلك الوثائق تحتوي على معلومات ذات قيمة عالية، وأهمية شديدة؛ لكونها تخص تاريخنا المحلي الخاص باعتباره جزءاً من التاريخ الوطني العام، وتغطي بعضاً من الجوانب المتعلقة بذلك الزمان من الناحية السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية وغيرها من الجوانب. ولعل كثيراً من تلك الوثائق كانت في الغالب حبيسةً في أدراج النسيان والغفلة، وكانت عرضةً للضياع والتلف والفقْدان نتيجةً لظروف الحفظ البدائية والبسيطة في محفوظات تلك العوائل، ولم ينفُض عنها غبار الإهمال إلا مؤخراً، على الرغم من أهميتها الفائقة في تدوين التاريخ السياسي المحلي خصوصاً أنها تتعلق برجال كانوا مشاركين وفاعلين ومؤثرين في الأحداث الخاصة بتلك المرحلة، فتفاعلوا معها، وسطروا وقائعها، أفعالاً على أرض الواقع. ونظراً لأهمية هذا الموضوع فإنه سيتم تناول كل وثيقة عائلية وردت في الفصل الأول من كتاب "دراسات وثنائية في تاريخ العراق المعاصر" بصورةً مُستقلة عن الأخرى ويُؤسس لكل منها موضوعاً منفرداً قائماً بذاته يتم فيه أولاً تحرير الوثيقة ونقل نصّها بصورةً تامة بما فيه من أخطاء إملائية أو نحوية، وبعد ذلك يتم تثبيت الملاحظات عن الوثيقة، ومن ثمّ يتم عرض ما نقله المؤلف عنها، والمعلومات التي دونها عن هذه الوثيقة، والتوظيف الذي وُظفت به ضمن سياق بحثه التاريخي، وأخيراً تثبيت الملاحظات على توظيف المؤلف لكل وثيقة منها.

الوثيقة الأولى:

هي الوثيقة الموقّعة من قبل مجموعة من رؤساء وشيوخ العشائر في المنتفق والمؤرخة في ١٨ رمضان ١٣٣٣هـ، الموافق ٣٠ تموز ١٩١٥م، وصورة الوثيقة منشورة في الصفحة (٢٠٣) من الكتاب موضوع البحث، ويمكن

الاطلاع على صورة الوثيقة في ملحق الوثائق من هذا البحث، وقد ذكر المؤلف في الصفحة (١٠٣) أنه قد حصل عليها من ورثة المرحوم الشيخ (شلاكة المزعل الحميدة) شيخ قبيلة بني ركاب، بينما ذكر في الصفحة (٢٠٣) أنه قد حصل عليها من ورثة الشيخ صكبان العلي شيخ قبيلة خفاجة. ولا نعلم إن كان المؤلف قد حصل على وثيقتين متشابهتين من مكانين مختلفين. ونحن هنا سننقل الوثيقة نصًا بما فيها من أخطاء نحوية وإملائية مع الحرص على الحفاظ على دقة نقل كلمات، وجمل الوثيقة كما وردت، وأسماء الشيوخ الموقَّعين عليها قدر الإمكان؛ لكون الكتابة غير واضحة في بعض المواضع منها.

أولاً: نصّ الوثيقة:

(نعم نحنو المحرره اسمائنا ادناه عشائر آل حميد وبني ركاب وخفاجه وبني زيد والبوسعد والعبودة قد حضرنا في نفس الشطرة وجتمعنا مجعما يرضي الله ورسوله (ص) دفعا للدين والدولة العثمانية أننا ندافع ونحارب الكافر الانكليزي المهاجم على اوطاننا ونحافظ عن هذه البقعة المقدسة لكي نطهرها من اقدام الكافرين وقد تعاقدنا وتحالفنا على هذا الراي اننا رأي واحد ما احد (....) ومن هذه النيه والعقيدة الحسنه والذي يختلف من عندنا الله ورسوله يذله في الدنيا ويعاقبه في الاخره ونحنو جميعنا حسب الجهد نجري التتكيل بحق الخائن وقد اوجب الله سبحانه عزه وجل الجهاد والدفاع على كل مسلم مكلف ومن تخاذل تقاعد عن هذا لوجه المشروع البسه الله تعالى ثوب الذل وسيم الخسف وقد حررنا هذه الورقه وشرحناها باسمائنا وختمنهاها بختومنا ونحنو مسئولون امام الله بذلك والسلام على كافة اخواننا المسلمين والدعاء. ١٨ رمضان ١٣٣٣ هـ.

١. سفيح الخلاوي ٢. سلامه الحسن ٣. محمد الجبح ٤. عبد الكريم الخفيف ٥. ساجت الشكبان ٦. ساجت الحسن ٧. يوسف الخير الله ٨. فشاخ الفارس ٩. ابراهيم اليوسف ١٠. عكلي اليوسف... ١١. مجلي المطرود ١٢. حاج شلال الفيصل ١٣. حاج حمادي الشاتي ١٤. خنجر الكسار ١٥. محي ١٦. املاحي الشفيج ١٧. شطب المنهل ١٨. عباس الطعمه ١٩. فرهود الشجان ٢٠. علي الفضل ٢١. يوسف البورهن ٢٢. منشد المحيسن ٢٣. فرج الزجي ٢٤. عبدالله الجعين ٢٥. محمد الملاحسين ٢٦. عداي الجديه ٢٧. عويش الجباره ٢٨. خيون العبيد). (انتهى نص الوثيقة)

ثانياً: عرض للوثيقة:

الوثيقة مكتوبة بلغةٍ عامية بسيطة كما هو سائد في ذلك الوقت، وهي أشبه ما تكون بميثاق، أو اتفاقية وعهد، ابتدأت بتعداد أسماء القبائل المشاركة في التوقيع على هذه الوثيقة، ومن ثمّ تمّ تحديد مكان الاجتماع، وكان في مدينة الشطرة، أمّا خطاب الوثيقة فقد أخذ طابعاً دينياً عبر عبارة "إعلان الدفاع عن الدين والدولة العثمانية ومحاربة الكافر الانكليزي"، وهذا ما ينسجم مع نوع الخطاب السائد في تلك المرحلة من تاريخ العراق، إذ انتشرت فتاوى الجهاد والدعوات لمقاومة الجيش الإنجليزي حينها ضمن أحداث الحرب العالمية الأولى، ثمّ تنتقل بعد ذلك الوثيقة لبيان ما يلحق من ينكث هذا العهد من عقوبات آخروية ودينوية، ووصمه بالخائن ومعاقبته بالتنكيل، وتختتم الوثيقة نصّها بخطابٍ شرعي عن وجوب الجهاد على كلّ مسلم، وذمّ المتخلفين عنه، والدعاء لله بأنّ يلبسه ثوب الدّل، وتنتهي الوثيقة بالإعلان عن تحرير هذه الوثيقة "أي تدوينها" وبأنّها مُصدّقة بأسمائهم، وممهورة بأختامهم، وأنّهم مسؤولون أمام الله عنها، مع الاعلان عن نهاية نصّها بعبارة السّلام على المسلمين، ثمّ وُضِع تاريخ الوثيقة.

ثالثاً: توظيف الوثيقة من قبل المؤلّف

أورد المؤلّف هذه الوثيقة في سياق موضوع عنوانه "مجاهدو قلعة سكر يتوجهون إلى الناصرية" في الصفحة ١٠٠، فبعد الحديث عن تجمع مجاهدي قلعة سكر، وعزمهم التوجّه إلى الناصرية التي أصبحت مركزاً لتجفّل المجاهدين من كلّ الأنحاء، ينتقل للحديث عن موكبهم عند مروره في منطقة الشطرة حيث قال: (وفي الاتجاه نفسه وعند وصول موكب المجاهدين إلى قضاء الشطرة، واستجابةً لنداء بعض زعماء العشائر، ومشايخها في المنتفك، حضر بعض مشايخ العشائر المحيطة في مدينة قلعة سكر، اجتماعاً عاماً عقد في الشطرة في عام ١٩١٥ أي قبل معركة الشعبية بأيام قليلة، وكان الهدف من هذا الاجتماع الذي حضره أيضاً بعض مشايخ العشائر في لواء المنتفك، هو التأكيد على التزام هؤلاء المشايخ وعشائهم، بالدفاع عن الوطن والدين، والوقوف ضد الاحتلال البريطاني بوصفه محتل وكافر، والتمسك بتوجيهات المراجع الدينية، كما لم يخف هؤلاء المجتمعون مشاعرهم بأن الدولة العثمانية دولة اسلامية، وأن الدفاع عنها هو واجب شرعي، وقد حضر من مشايخ قلعة سكر لهذا الاجتماع ... يقوم المؤلّف بذكر اسماء المشايخ الموقعين"، وقد وقع هؤلاء المشايخ على وثيقة عهد، ونظراً لأهمية هذه الوثيقة التي عثرنا عليها من خلال بحثنا، ولكونها تكشف لأول مرة، آثرنا نشرها كاملةً دون تصحيح في املائها وألفاظها، فقد جاء فيها ... "ينقل المؤلّف هنا نص الوثيقة"، ويبدو من أسلوب الوثيقة الركيك، انها

كتبت من قبل أحد الملالي، وليس من قبل رجل دين^(١٥). وقد ذكر المؤلف أنه: (يحتفظ بنسخة من هذه الوثيقة حصل عليها من ورثة المرحوم الشيخ شلاكة المزعل الحميدة شيخ قبيلة بني ركاب عام)^(١٦)، بينما ذكر أسفل صورة الوثيقة المنشورة ما نصّه: (وثيقة عشائرية خاصة باجتماع عشائري عقد بين مشايخ قبائل المنتفك في قضاء الشطرة في أوائل عام ١٩١٥ لتحفيز العشائر على المشاركة في حرب الجهاد في معركة الشعبية لمقاتلة الاحتلال البريطاني . وهي تنشر لأول مرة . حصل عليها الباحث من ورثة الشيخ صكبان العلي شيخ قبيلة خفاجة عام. وهي تنشر لأول مرة)^(١٧).

رابعاً: النقد التاريخي للوثيقة وطريقة توظيفها

من خلال المقارنة بين الوثيقة ونصّها ومحتوياتها وما كتبه المؤلف من قراءة نقدية عنها وتوظيفه لها تتضح لنا مجموعة من الملاحظات وهي:

١- على الرغم من أنّ الوثيقة مؤرّخة في ١٨ رمضان ١٣٣٣هـ، والموافق ٣٠/٧/١٩١٥م، فقد وضع المؤلف في الشرح أسفل صورة الوثيقة أن تاريخها يعود الى أوائل عام ١٩١٥، وهذا منافٍ لتاريخ الوثيقة المذكور، كما أنه وظفها في سياق الأحداث التي جرت قبل معركة الشعبية بأيام قليلة كما ذكر.

وقد بيّن المؤلف أنّ الوثيقة قد تمّ توقيعها في سياق الاستعدادات لمعركة الشعبية، بينما ذكرت مصادر تاريخ العراق الحديث إنّ معركة الشعبية قد جرت في المدة (١٢ - ١٤) من شهر نيسان عام ١٩١٥م^(١٨)، وهذا يدل على أن الوثيقة نُظمت بعد معركة الشعبية بما يزيد عن الثلاثة أشهر، وهذا خطأ وقع فيه المؤلف من ناحية توظيف الوثيقة في موضعها التاريخي الصحيح.

٢- إنّ سياق هذه الوثيقة التاريخي كما يتبيّن من التاريخ المدوّن عليها، يختصّ بالمدة التي جرت بعد انتهاء معركة الشعبية ودخول القوات البريطانية إلى لواء المنتفق، إذ احتلت تلك القوات مدينة الناصرية بتاريخ ٢٤ تموز من العام ١٩١٥م^(١٩)، لذلك شعرت عشائر المنطقة بأنّ عليها اتمام ما بدأتها من جهاد في معركة الشعبية، ولم تتمكن من انجازه، وأنّ القوات البريطانية ستتحرك باتجاه مناطق شط الغراف عاجلاً أو آجلاً، ممّا دعاهم للاجتماع في الشطرة، وتوقيع هذه الوثيقة التي تعاهدوا فيها على مقاومة القوات البريطانية، في حالة تقدمها باتجاه أراضي هذه العشائر، الواقعة في مناطق شمال مدينة الناصرية، وقد ذكرت بعض

المصادر التاريخية هذا الاتفاق عند حديثها عن أحداث تلك الأيام فذكرت: (إن عرب المنتفق تحالفوا بعد سقوط الناصرية على الدفاع في يوم ١٧ رمضان في الشطرة, وقد اجتمع هناك زعماء آل الزبير والعبودة وخفاجة وسواهم ...) ^(٢٠), ويبدو أنّ ما اتفقت العشائر على القيام به قد وضعته موضع التنفيذ , فقد قامت بشن الغارات والتعرضات العسكرية على مواقع القوات الإنجليزية حيث: (في يوم ٢٢ شوال سنة ١٣٣٣هـ "الاول من شهر ايلول سنة ١٩١٥م", تجدد حلف قبائل المنتفق المذكور على الدفاع, وفي ليلة ٢٦ شوال "الخامس من ايلول" هجم جماعة من آل زبير على مخفر للانكليز قرب الناصرية وقتلوا من فيه ونهبوا سلاحهم وخبروا أدوات المسبرة وعادوا سالمين ... وفي البلاغ الرسمي من القائد العام عن الواقعة الأخيرة ما نصه: إنّ عشائر المنتفق الصادقة هجمت ليلة ٢٦ أغسطس "٧ أيلول" ^(٢١) في ضواحي سدة أبو جداحة على طلائع العدو الأمامية في الناصرية فأجبرتها على التقهقر, وأحرقت مواضع فئتين (بلوكين) من العدو, وخربت أسلاك التلفون له ... واغتنمت قدر ٥٠٠ متر من الأسلاك البرقية, وهجمت عليه طائفة أخرى من العرب على مخفر السديناوية الانكليزي, فاستولت عليه وقتلت من فيه وهم ١٠ أنفار, وذلك بعد التاريخ المذكور بقليل) ^(٢٢). وقد استمرت هذه التحركات القتالية من قبل العشائر طيلة المدة اللاحقة حيث ذكر: (في أول ذي القعدة "الأول من أيلول ١٩١٥" تجدد هجوم لخفاجة وآل إزبير وغيرهم على الناصرية, فانهضوا الجنود الانكليزية عن ملاحظتها وقتل من الطرفين مقتلة وظهرت بوادر الاضطراب على الانكليز في العراق ...) ^(٢٣). كما تواصلت هذه الهجمات في الأيام اللاحقة فقد ورد ما نصه: (ومنه ايضا بتاريخ ١١ ذي القعدة "١٩ ايلول" : دخلت أمس واليوم فرساننا وطلائعنا المفاجئة معسكر العدو, فحصلت بينهم مصادمات انجلت عن قتل وجرح ما يربو على ١٠٠ نسمة من العدو, أما ضايعاتنا فعبارة عن ٣ أشخاص جرحوا بصورة خفيفة, نتجت مفاجأتنا الليلية التي حملنا بها على معسكر العدو بالقرب من الناصرية على ضايعات مهمة للعدو) ^(٢٤). وقد استمرت محاولات الجيش الانكليزي هذه الجبهة المنيعه التي أعاققت تقدّم قواته باتجاه الغراف وعرقلتهم من التقدم باتجاه مدينة الكوت ومساعدتها في فك الحصار عنها الذي امتد من أوائل كانون الأول ١٩١٥ إلى آخر نيسان ١٩١٦ ^(٢٥), فقد ورد أنه: "في يوم ١ ربيع الأول سنة ١٣٣٤هـ "الموافق السادس من كانون الثاني سنة ١٩١٦", أخرج الانكليز فئة من جندهم من الناصرية إلى الغراف, فيهم المدفعية ومشاة وفرسان وعسكروا شرقي السويق, وقد كان في الشطرة مظهر بك القائد المعروف, وقد نذب معه العشائر لا سيما خيون العبيد, وكانت الطلائع تخرج من الطرفين ولم يكن في الشطرة جند) ^(٢٦). ولقد

كان تتويج هذه المواجهات بين قوات عشائر المنتفق والقوات الانكليزية في معركة (باهيظة) التي حصلت يوم ١٥ ربيع الأول "الموافق ٢٠ من كانون الثاني ١٩١٦" والتي تقدّمت فيها القوات البريطانية بقوة مؤلّفة من ٢٥٠٠ جندي، حيث اصطدمت معها قبيلة خفاجة وتبادل الفريقان إطلاق النار، وبادر الجنود الانكليز بإطلاق المدافع ونشبت الحرب، وكمن العرب في الأنهار، وتسامعت خفاجة وغيرها ثم حملوا على الانكليز فكشفوهم. دامت الحرب ٣ ساعات وانجلت عن انهزام الانكليز إلى (باهيظة) والعرب يتأثرونهم حتى حصروهم فيها، وقد قتل من الانكليز ٢٥٠ وأسر أربعة من البيض، وغنم العرب كثيراً من الأسلحة، وقتل من خفاجة ٣٥ وجرح ثمانون (٢٧).

إنّ معركة (باهيظة) هذه قد ثبتت من عزيمة العشائر في الغراف، ووحّدت كلمتهم على مقاومة الانكليز، ومن هنا انطلقت الهوسة المعروفة "شرناها وعيت باهيظة". ويبدو أنّ الانكليز لم يتقبلوا هزيمتهم في هذه المعركة فقرروا تلقين العشائر درساً قاسياً فذكر عن ذلك ما نصه: (فخرجت من الناصرية قوة أكبر من الأولى متجهة نحو الشطرة ... وفي صباح ٨ شباط كانت القوة الانكليزية قد وصلت إلى موضع يقال له البطنجة فتصدى لها خيون بقواته العشائرية، ونشبت عند ذلك معركة ضارية، استمرت طيلة النهار واستعمل فيها السلاح الأبيض، وقد أبدت فيها العشائر بسالةً مُنقطعة النظر حتى اضطرت الانكليز إلى الانسحاب) (٢٨). وذكرت المصادر إن معركة البطنجة تعد أكبر معركة اضطلعت بها العشائر العراقية ضد الانكليز، دون مساعدة من القوات التركية النظامية، وقد اعترفت المصادر الانكليزية بما اتصفت به العشائر في تلك المعركة من شدة البأس وقوة الشكيمة، والصبر على تحمل الخسائر الفادحة (٢٩).

يتضح ممّا تقدّم من تفاصيل للمعارك التي جرت وقائعها خلال تلك الفترة، مقدار الأهمية الكبرى لهذه الوثيقة التاريخية التي أضحت دليلاً لا جدال عليه في تاريخ تلك المرحلة، وما بينته من صدق عشائر المنطقة في تنفيذ ما تعاهدت عليه، وما بذلت في سبيله من التضحيات الكبيرة بالأنفس والأموال، وسطّرت أروع معاني الصمود والشجاعة في مواجهة القوات المحتلة لأكبر دولة في حينها، ما يقود الى القول أن وضع هذه الوثيقة في أحداث موضع آخر يفقدها قيمتها التاريخية ودلالاتها الوطنية والدينية والاخلاقية.

٣- من الجدير بالإشارة أنّ توظيف هذه الوثيقة بالصورة التي اطلعنا عليها قد تكرر في واحدة من الدراسات الأكاديمية، حيث ورد في رسالة الماجستير الموسومة: "مدينة قلعة سكر: دراسة في أوضاعها السياسية

والاقتصادية والاجتماعية ١٩١٤-١٩٥٨"، ورد ذات التوظيف الذي استخدمه المؤلف في كتابه موضع البحث، ومن المستغرب ان هذا التوظيف كان خاطئاً أيضاً (٣٠).

الوثيقة الثانية:

هي الوثيقة الموجهة من مجموعة من القادة العراقيين إلى الشيخ (مزعل الحميدة) شيخ قبيلة بني ركاب، وهذه الوثيقة نشرت صورة لها في الكتاب موضع البحث في الصفحة ٢٠٦، وقد ذكر المؤلف قبيل ذلك في الصفحة ١٢٣ أنه يحتفظ بنسخة أصلية من الوثيقة، حصل عليها من عائلة المرحوم الشيخ (شلاكة المزعل) شيخ عشائر بني ركاب العام. ويمكن الاطلاع على صورة الوثيقة في ملحق الوثائق الخاص بهذا البحث.

أولاً: نص الوثيقة

(حضرة الأخ الأكرم الأفخم مزعل الحمادي المحترم

السلام عليكم والشوق الكثير اليكم لا يخفاكم لقد قابلنا مساعيكم العربية بكل ارتياح فنحن وكافة المشايخ نبارك على نجاحكم في أعمالكم وثباتكم في الدفاع عن قضيتكم وانا لنا الفخر كل الفخر بكم انتم الذين ثبتتم فأثبتتم انكم اكبر انصار الاستقلال التام ومن ألد اعداء الانتداب (...). فبشراكم بالفوز وبشرانا بجهادكم في كل مواقفكم . هذا ولا يخفى عليكم في أننا وكافة زعماء الفرات اخواننا واخوانكم نود الأجتماع معكم في مجامعنا لتوكيد الصلة وتاكيد الارتباط وقد بلغنا حضرة الفاضل الكبير الشيخ محمد باقر الشبيبي انكم سوف تمثلون بين يدي صاحب الجلالة في القريب فأملنا ان نجتمع بكم في هذه الاوقات الميمونة وفي الأخير نتمنى لكم مواصلة اعمالكم ومساعدكم بثبات ومن الله التوفيق والسلام . ٨ ذي القعدة سنة ١٣٤٠ هـ

هادي ازوين سيد كاطع العوادي سيد علوان الياسري

ختم ختم ختم

عبدالواحد الحاج سكر سيد نور الياسري

ختم (ختم)

(انتهى نص الوثيقة)

ثانياً: عرضٌ للوثيقة

كما هو مبين ان الوثيقة مؤرّخة بتاريخ ٨ ذي القعدة سنة ١٣٤٠ هجري، الموافق الثاني من تموز لعام ١٩٢٢ ميلادي وهي مكتوبة بلغة جيدة، ذات طابع أدبي نوعاً ما، وأسلوبها مشابه لأسلوب المخاطبات السائدة ذلك الحين، فهي تفتتح عباراتها بالسلام، وعبارات مدح المُخاطب الموجهة له الرسالة، والثناء على مواقفه ومساعيه العربية، وموقفه كمناصر للاستقلال، ومناهضته للانتداب، وأنّ مرسلوا الرسالة يرغبون بالاجتماع معه؛ لتوكيد الصلة والروابط، وأنّهم قد أبلغوا الشيخ "محمد باقر الشبيبي" الذي كان يبدو هو من نقل الرسالة، مبلغين إياه بأنّه سيقابل صاحب الجلالة "أي الملك فيصل الأول" في وقتٍ قريب، وتختتم الرسالة مضمونها بالتأكيد على قرب الاجتماع بين الطرفين، وتمنياتهم بمواصلة العمل والمساعي بثبات والختام بالسلام. وقد وضع اصحاب الرسالة اسماءهم اسفل الرسالة، ومهروها بأختامهم باستثناء السيد نور الياسري الذي وُضع اسمه في أعلى الرسالة وتحتة الختم.

ثالثاً: توظيف الوثيقة من قبل المؤلف

أورد المؤلف هذه الوثيقة في سياق موضوع تحت عنوان "قلعة سكر وثورة العشرين". فبعد مقدمة عن الموضوع انتقل المؤلف ليعرض علاقة علماء الدين في مدينة النجف الأشرف، وزعماء الثورة مع زعماء العشائر العراقية حيث قال المؤلف: (ويبدو أن علماء الدين في النجف الأشرف وزعماء ثورة العشرين في الفرات الأوسط خلال إعدادهم للثورة، لم يغفلوا في جهادهم الوطني عن إخوانهم من زعماء العشائر العراقية في مناطق المنتفك بسبب ما لمسوا فيهم، من مشاعر وطنية في الرغبة في التطوع للجهاد، حيث كان للرسائل التي كان يبعثها هؤلاء العلماء والزعماء ومنهم السيد علوان الياسري والسيد كاطع العوادي والسيد هادي آل الزوين والشيخ عبدالواحد الحاج سكر وغيرهم، إلى إخوانهم من زعماء ومشايخ المنتفك، مثل عشائر عبودة وخفاجة في الشطرة والشويلات في الرفاعي وآل حميد وبني ركاب في الرفاعي وقلعة سكر؛ لغرض حثّ وتشجيع هؤلاء المشايخ على المساهمة

في الثورة ضدّ الاحتلال البريطاني؛ في محاولة من قادة الثورة توسيع نطاقها إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه من مناطق العراق؛ لتضييق الخناق على بريطانيا واجبارها على الاستجابة لمطالب العراقيين، وقد أصابت هذه الخطة حظاً كبيراً من النجاح إذ أتت تلك الرسائل بثمارها في بعض المناطق، فقد جاء في إحدى الرسائل المؤرخة في العام ١٩٢٠ والموجهة إلى الشيخ مزعل آل حميدة شيخ قبيلة بني ركاب عام في المنتفك ما نصّه: (السلام عليكم والشوق الكثير إليكم لا يخفاكم لقد قابلنا مساعيكم العربية بكل ارتياح فنحن وكافة المشايخ نبارك على نجاحكم في اعمالكم وثباتكم في الدفاع عن قضيتكم وانا لنا الفخر كل الفخر بكم انتم الذين ثبتتم فأثبتتم انكم اكبر انصار الاستقلال ومن ألد اعداء الانتداب فبشراكم بالفوز وبشرانا بجهادكم في كل مواقعكم ... وفي هذه الاوقات الميمونة وفي الاخير نتمنى لكم مواصلة اعمالكم ومساعدكم بثبات ومن الله التوفيق والسلام ...

هادي الزوين سيد كاطع العوادي سيد علوان الياسري عبدالواحد الحاج سكر سيد نور الياسري) وقد ختمت هذه الرسالة بأختامهم الشخصية "المهور" (٣١).

وكما ذكرنا فقد اشار المؤلف في هامش الصفحة (١٢٣) من كتابه إلى: (أنه يحتفظ بنسخة أصلية من هذه الرسالة حصل عليها من عائلة المرحوم الشيخ (شلاكة المزعل الحميدة) شيخ عشائر بني ركاب العام وهي تنشر لأول مرة). بينما أشار المؤلف في الصفحة (٢٠٦) من كتابه في أسفل صورة الوثيقة أنها: (رسالة شخصية من السيد كاطع العوادي والسيد علوان الياسري والسيد هادي الزوين والسيد نور الياسري والشيخ عبدالواحد الحاج سكر عام ١٩٢٠ إلى الشيخ مزعل الحميدة شيخ عشائر بني ركاب العام وهم يحتونه على المشاركة في مقاومة الانكليز وهي تنشر لأول مرة).

رابعاً: النقد التاريخي للوثيقة وطريقة توظيفها

إنّ قراءة الوثيقة - موضع البحث - قراءةً دقيقةً، ثمّ المقارنة بين نصّها ومحتوياتها، وما كتبه المؤلف عنّها، وتوظيفه إيّاها في موضوعه الذي أورد تلك الوثيقة دليلاً عليه، ستتضح لنا مجموعة من الملاحظات، وهي:

١- إن الوثيقة مؤرّخة بتاريخ ٨ ذي القعدة سنة ١٣٤٠هـ، الموافق الثاني من تموز للعام ١٩٢٢م، فعلى الرغم من أنّ التاريخ واضح وبيّن لهذه الوثيقة، وإنّ كان مدوناً بالتاريخ الهجري، إلّا أنّ المؤلف وظّفها في سياق أحداث ثورة العام ١٩٢٠ في منطقة قلعة سكر وهذا غير مطابق لتاريخ الوثيقة، فقد اعتقد المؤلف أنّها جزء من

الرسائل التي كانت توجّه من المرجعيات الدينية، وقادة الثورة إلى زعماء العشائر؛ لحثهم على المشاركة في الثورة، ويبدو أن اعتقاد المؤلف بتاريخ الوثيقة المرتبط بتاريخ ثورة العشرين جعله يبني أحداثاً غير حقيقية ولا صلة لها بالثورة، وقد أشار إلى أنّ تلك الرسائل قد أتت أكلها من خلال مشاركة من وجّهت إليهم في أحداث الثورة، على الرغم من أنّ تاريخ الرسالة واضح وجلي، وغير مخفي، أو متعرض لأي طمس أو تشويه.

٢- يتضح من خلال لغة الوثيقة أنها كانت مكتوبة بعد تشكيل الحكومة العراقية وتولي الملك فيصل الأول لعرش العراق، فعبارة مثل "انكم سوف تمثلون بين يدي صاحب الجلالة"، واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار في دلالتها من حيث أنّها تتحدّث عن مقابلة جلالته الملك وأي ملك غير ملك العراق "فيصل الأول"، أي أنّ الرسالة حرّرت بعد تتويج الملك فيصل الأول ملكاً على العراق، وهذا التتويج الذي حصل بتاريخ ٢٣ آب العام ١٩٢١م، والوثيقة تشي بشكل واضح أنّها عن حقبة الحراك الوطني للعراقيين في سعيهم إلى رفض الانتداب البريطاني، الذي ابتدأ بتاريخ الخامس والعشرين من نيسان العام ١٩٢٠م، المفروض على العراق كنتيجة من نتائج الحرب العالمية الأولى، وسعيهم للخلاص منه وتحويله إلى معاهدة موقعة بين دولتين، حيث افتتحت المفاوضات بين الجانبين العراقي والبريطاني على عهد الوزارة النقيببة الثانية، لعقد المعاهدة المقترحة في مفاوضات بشأن هذه الاتفاقية^(٣٢) علماً بأنّ الوزارة النقيببة الثانية استمرت أعمالها للفترة من ١٢ أيلول العام ١٩٢١ ولغاية ١٩ آب العام ١٩٢٢م^(٣٣).

٣- ان هذه الوثيقة تتحدّث في مضمونها عن مساعي رفض الانتداب البريطاني على العراق، ومقابلة الملك "فيصل الأول" في سبيل توحيد هذه الجهود، دعماً لمساعي المملكة العراقية، التي كانت حكومتها قد دخلت مفاوضات مع بريطانيا العظمى؛ لعقد اتفاقية رسمية بين الدولتين، لكن توظيفها جاء بصورة غير دقيقة على أنها إحدى وثائق ثورة العشرين. ويبدو أنّ المؤلف عندما حرّر نصّ الرسالة في الصفحة ١٢١ من الكتاب فأثّر قد اسقط عبارة "انكم سوف تمثلون بين يدي صاحب الجلالة" من النصّ المُحرر، والذي أدرجناه في فقرة توظيف الوثيقة، على الرغم من أنّ هذه العبارة هي مفتاح الوثيقة، الذي من خلاله نلجّ إلى بواطنها كآفة، وبه نستطيع مدلولاتها السياسية والتاريخية والوطنية.

٤- إنّ من الملاحظ أنّ المؤلف استعمل هذه الوثيقة نفسها قبل ذلك في واحدٍ من مؤلفاته الأخرى السابقة، وهو الكتاب الموسوم "السيد علوان الياسري: الزعامة العشائرية والعمل الوطني"^(٣٤)، وبالسبب والتوظيف نفسه في أحداث ثورة العشرين، وعلى الرغم من أنّ الزمن بين نشر الكتابين يمتدّ لمدّة خمسة سنوات، فإنّ المؤلف

كرر الخطأ نفسه, كما أنّ المؤلف كان قد وظّف هذه الوثيقة بالتوظيف ذاته في بحثه الموسوم "موقف مدينة قلعة سكر وعشائرها من الاحتلال البريطاني للعراق - دراسة تاريخية" (٣٥)، ممّا يلزم المؤلف الى إعادة النظر في توظيفه لتلك الوثيقة.

٥- غاب عن المؤلف أن يقوم بتحرير نص الوثيقة بصورة حرفية ليضعها بين يدي القارئ قبل أن يقوم باقتباس ما يرغب منها, ليكون القارئ على بينة من محتوى الوثيقة الكامل بما فيها من معلومات وشخص و تواريخ تتيج له أخذ فكرة وافية عن الوثيقة ومحتواها, وفي ذلك مجانية لقواعد نقد الوثيقة الداخلي والخارجي.

٦- لم يكن نشر الوثيقة في الكتاب موضوع البحث (لأول مرة) كما ذكر المؤلف (٣٦), إذ نشرها قبل ذلك في كتابه الموسوم "السيد علوان الياسري , الزعامة العشائرية والعمل الوطني" المنشور في العام ٢٠١٣م, وفي بحثه الموسوم "موقف مدينة قلعة سكر وعشائرها من الاحتلال البريطاني للعراق - دراسة تاريخية" المنشور في عام ٢٠١٣م أيضًا.

الوثيقة الثالثة:

هي الوثيقة الموجهة من مجموعة من القادة العراقيين إلى الشيخ (صكبان العلي) شيخ قبيلة بني خفاجة والمنشورة صورة لها في الكتاب موضع البحث في الصفحة ٢٠٧, وقد ذكر المؤلف في الصفحة ١٢٤ أنّ الوثيقة تنشر لأول مرة, وأنه يحتفظ بنسخة منها حيث حصل عليها من ورثة المرحوم الشيخ (غني صكبان العلي) شيخ عشيرة خفاجة العام في الشطرة. ويمكن الاطلاع على صورة الوثيقة في ملحق وثائق بحثنا هذا.

أولاً: نص الوثيقة

نصّ هذه الوثيقة مطابق تماماً لنص الوثيقة السابقة لذلك آثرنا عدم تكرارها طلباً للاختصار.

ثانياً: عرض للوثيقة

إنّ محتوى هذه الوثيقة - كما ذكرنا - مطابق تماماً لمحتوى الوثيقة السابقة الموجهة إلى الشيخ (مزعل الحميدة) وهي أيضًا مؤرّخة بالتاريخ نفسه, أي الثامن من ذي القعدة من عام ١٣٤٠ هجري, الموافق الثاني من تموز عام

١٩٢٢ ميلادي. ومن مقارنة صورة هاتين الوثيقتين نلاحظ أنّهما مكتوبتان بنوع خطٍ متماثل حدّ التطابق تقريباً، ممّا يوحي ربّما إلى أنّ هذه الرسائل كانت تنسخ يدويّاً إلى نسخ عدّة من قبل الكاتب نفسه، ومن ثمّ يتم إضافة اسم الشخص الموجهة إليه الرسالة لاحقاً، ويتبيّن ذلك من خلال موضع اسم الشخص الموجهة إليه الرسالة حيث توجد فراغات تحيط بالاسم ممّا يعني أنّه تم ترك فراغ بمسافة مناسبة عند تحرير مجموعة الرسائل ليتلاءم مع أي اسم يضاف لها فيما بعد.

ثالثاً: توظيف الوثيقة من قبل المؤلّف

أورد المؤلّف هذه الوثيقة في السياق نفسه لتوظيف الوثيقة السابقة، ضمن موضوع بعنوان "قلعة سكر وثورة العشرين"، إذ ذكر: (وفي رسالة أخرى لا تختلف في مضمونها عن سابقتها، بعثها زعماء الثورة إلى الشيخ صكبان علي الفضل شيخ عشيرة خفاجة عام في الشطرة ومما جاء فيها: (الأفخم الشيخ صكبان العلي ... لا يخفاكم لقد قابلنا مساعيكم العربية بكل ارتياح فنحن وكافة المشايخ نبارك لكم على نجاحكم في أعمالكم وثباتكم في الدفاع عن قضيتكم وأنا لنا الفخر كل الفخر بكم أنتم الذين ثبتتم فأثبتتم أنكم أكبر أنصار الاستقلال ... ختم شخصي (مهر): هادي ال زوين ... سيد كاطع العوادي ... سيد علوان الياسري ... عبدالواحد الحاج سكر ... سيد نور الياسري) وقد ختمت هذه الرسالة بأختامهم الشخصية (المهور) (...).^(٣٧)

رابعاً: النقد التاريخي للوثيقة وطريقة توظيفها

كما ذكرنا آنفاً فإنّ المؤلّف قد وظّف هذه الوثيقة في السياق التاريخي نفسه للوثيقة السابقة أي ضمن أحداث ثورة العشرين وبالتالي فإن الملاحظات التي أخذت على الوثيقة السابقة هي ذاتها الملاحظات التي نسجلها على هذه الوثيقة ولا موجب للتكرار.

الوثيقة الرابعة

وهي وثيقة مكاتبة عشائرية خاصّة بفصل دية شخص مقتول من قبل عشيرة آل الجدوع من قبيلة بني ركاب. ويمكن الاطلاع على صورة الوثيقة في ملحق الوثائق الخاصّة ببحثنا هذا.

أولاً: نصّ الوثيقة

(نعم انا يا ابراهيم بن علو من أهالي الحلة المستخدم (بلبوليس) قد حظرت في قلعة سكر للمطالبة بدم أخي جاسم الذي كان داخل في وظيفة الحكومة جاسوس في قضاء قلعة سكر وبحسب الاشاعة القاتلين له آل جدوع من عشيرة بني ارجاب المدعو رئيسهم اغدير الصبح حيث مقتول في بيته ولدى التحقيق ظهر ان القاتل مجهول الهوية وليس من عشيرة الموما اليه اغدير والمرقوم اغدير هو كان متولي (هنا كلمة مشطوبة) تحقيقاً قبل ورودي وبما ان المرقوم اغدير قد فصلني من كيسة ابراءً للتهمة وحفظاً لشرفه من الحكومة وقد قبضت فصل المرقوم اخي جاسم بحسب طلبتي ورطائي وقبضته بيدي نقداً وابرئت ذمة المرقوم اغدير ابراءً تاماً عاماً من جميع الوجوه واذا ظهر احداً غيري يدعي من المرقوم او غيره او العشائر فأنا ملزوم في خلاصه ومتأهداً بذلك وبجميع ما يترتب من الحكومة او غيرها بسلك العشائر فانا مسئول به ولاجل البيان حررت له هذا الممسك في ٢٤ جماد اول ١٣٣٩ الموافق ٢ فبراير ١٩٢١.

شهد بذلك	شهد بذلك	شهد بذلك
عباس الحميد	حاج حسون تويج	سلمان الجواد علي
ختم	ختم	ختم
شهد بذلك	شهد بذلك	شهد بذلك
نيري العزيز	علي عبدالعباس	شهاب الملا محمد
ختم	ختم	ختم

طابع مالي^(٣٨). (انتهى نص الوثيقة)

ثانياً: عرض للوثيقة

الوثيقة عبارة عن مكاتبة عشائرية، مكتوبة بلغة عامية محلية بسيطة، تحتوي كثيرًا من الأغلاط الإملائية والنحوية، وهو ما كان سائدًا في مثل هكذا نوع من الوثائق اعتمادًا على مستوى تعليم الكاتب، والوثيقة مؤرخة بتاريخ ٢٤ جمادى الأول من عام ١٣٣٩ هجري، الموافق الثاني من شهر شباط لعام ١٩٢١ ميلادي، وما يثير الانتباه أنّ الوثيقة مؤرخة بالتقويم الميلادي بالإضافة للتقويم الهجري، كذلك مكتوب شهر فبراير (أي شباط)، وهو ما لم يكن سائدًا في المكاتبات المحلية في الفترات السابقة لها خلال الحكم العثماني، ويبدو أن هذا الأمر قد حصل نتيجة لدخول (دخول أم احتلال) الانكليز للعراق. نلاحظ أن الوثيقة تحتوي على طابع مالي عثماني، مكتوب عليه في الأعلى عبارة "دولت عليّة عثمانية" أي الدولة العلية العثمانية، وهي التسمية الرسمية لتلك الدولة، وكتب في الأسفل عبارة "مالية نظارتي"^(٣٩)، وهي تقابل وزارة المالية في التشكيلات الحديثة. ووضع الطابع في المكاتبة بشكلٍ مقلوب رأسًا على عقب "ربما يكون ذلك مقصودًا ومتبعًا كإجراء رسمي حينها"، وهو بقيمة "بنش پارة" أي خمسة بارات والباراة عملة عثمانية^(٤٠)، كما يحتوي أيضًا مجموعة من النقوش والزخارف. وقد تمّ اللجوء لوضع طابع عثماني؛ لعدم وجود طابع بريد عراقية مطبوعة في ذلك الحين، مما دعا إلى مواصلة استعمال ما هو متوفّر حينها. ختم فوق الطابع بختم يتبين منه كلمة "REVENUE"، وهي كلمة انكليزية وتعني إيراد أو تحصيل، وتوجد فيه كذلك كلمة "anna" وتعني كلمة "عانة"، وهي عملة هندية كانت موجودة في المدن والولايات العراقية زمن الدولة العثمانية، لكنها شاعت بكثرة مع دخول الانكليز للعراق إلى أن ألغي استعمالها بالعملة العراقية^(٤١)، وربما تكون المقابل النقدي لقيمة الطابع. كما توجد بقعة سوداء تغطي الحافة السفلى من الطابع ربما تكون بصمة إبهام المدعو "إبراهيم بن علو" شقيق الشخص المقتول إقرارًا منه بصحة هذا المكاتبة. فضلًا عن أنّ المكاتبة تحتوي على أسماء شهود وعددهم ستة أشخاص وضع كل منهم ختمه الشخصي أسفل اسمه.

ثالثًا: توظيف الوثيقة من قبل المؤلف

أورد المؤلف هذه الوثيقة في سياق موضوع ثورة العشرين في قلعة سكر في الصفحة ١٣٦ من كتابه "موضع البحث" حيث ذكر: (وفي الاتجاه نفسه وتزامنًا مع عملية اغتيال الكابتن كراوفورد، شهدت مدينة قلعة سكر عملية اغتيال أحد جواسيس الانكليز عاملين في المدينة المدعو جاسم علو وهو من أهالي الحلة والذي كان يعمل مع الانكليز في المدينة حيث وجد مقتولاً في داره، وتنسب تلك الحادثة إلى عشيرة الجدوع وبتحريض من شيخهم

المدعو غدير الصبح) ^(٤٢)، وقد أشار المؤلف في الهامش رقم (١) من الصفحة ١٣٧ ما نصّه: (وفي ظل الأعراف العشائرية السائدة حينذاك ودفعاً للمشاكل العشائرية، فقد قامت عشيرة آل جدوع من بني ركاب في أواخر عام ١٩٢١، بتقديم فصل عشائري إلى عائلة المقتول استلم من قبل شقيقه المدعو إبراهيم علو حيث كتب في مكاتبة الفصل العشائري ما نصه: "نعم أنا إبراهيم علو من أهالي الحلة المستخدم بوليس قد حضرت في قلعة سكر للمطالبة بدم أخي جاسم الذي كان داخلاً في وظيفة الحكومة جاسوساً في قضاء قلعة سكر وبحسب الإشاعة القاتلون له آل جدوع من عشيرة بني رجاب رئيسهم إغدير الصبح حيث وجد مقتولاً في بيته ...") ^(٤٣). وقد ذكر المؤلف في شرحه لصورة الوثيقة المنشورة في الصفحة (٢٠٨) تعريفاً لها بأنّها: (مكاتبة عشائرية خاصة بفصل دية شخص مقتول من قبل عشيرة آل الجدوع من بني ركاب عام ١٩٢١ كونه يعمل جاسوساً للإنكليز في قلعة سكر. وهي تنشر لأول مرة وهي محفوظة لدى الباحث) ^(٤٤).

رابعاً: توظيف الوثيقة تحت النقد التاريخي

كما ذكرنا آنفاً أنّ المؤلف قد أوردَ هذه الوثيقة في سياق حديثه عن الأعمال الثورية التي جرت في قلعة سكر، خلال أحداث ثورة العشرين، وعدّها دليلاً على مشاركة عشيرة الجدوع في حوادث تلك الثورة آنذاك، وهذا ما لم نقله الوثيقة بمضمونها كلّها، ونحن هنا لا ننفي مشاركة هذه العشيرة وشيخها المرحوم (غدير الصبح) في أحداث الثورة فهذا البحث غير مختص بذلك، لكننا هنا نستعرض الوثيقة ومحتوياتها ومقدار مطابقتها ذلك كلّها لما قام به المؤلف من توظيف لها، وما بناه من حدث تاريخي مفترض حولها، وهل تمّ توظيفها في سياقها الصحيح وفق منهجية علمية مقننة. فتفاصيل الوثيقة بكلّها لا تشي بأنّ ما كتبه المؤلف واستنتجه منها صحيح للأسباب التالية:

- ١- الوثيقة تتحدث أنّ المدعو إبراهيم بن علو، شقيق الشخص المقتول، قد حضر إلى قلعة سكر للمطالبة بدم أخيه، والبحث عن قتلته. وبذلك فهو لا يعرف قتلة أخيه عند قدومه لمدينة قلعة سكر.
- ٢- تذكرُ الوثيقة على لسان الشخص المذكور أعلاه أنّه "بحسب الإشاعة القاتلين له آل جدوع". فمن هذه العبارة يتبيّن أنّ هذا الشخص بعد قدومه لمدينة قلعة سكر وقيامه بالبحث عن قتلة أخيه، فقد سمع إشاعة تتهم هذه العشيرة بهذا الفعل.

٣- إنَّ هذا الشخص تبيّن له أنّ أخيه كان مقتولاً في بيته, وعند التحقيق ظهر أنّ القاتل مجهول الهوية, وليس من عشيرة آل جدوع. وبالتالي يتّضح براءة هذه العشيرة من هذه التهمة. بل تبيّن أنّ من كان يتولّى التحقيق في هذا الحادث قبل قدومه إلى قلعة سكر هو الشيخ (غدير الصبح), كما نصّت الوثيقة.

٤- تذكرُ الوثيقة على لسان هذا الشخص أنّ الشيخ (غدير الصبح) قد فصله "أي دفع له فصل دية أخيه المقتول" من كيسه "أي من ماله الخاص" ابراءً للتهمة "أي ليرى نفسه وعشيرته من هذه التهمة أمام العشائر", وحفظاً لشرفه من الحكومة "أي تبرئة نفسه وعشيرته أمام الحكومة". أي إنّ الشيخ (غدير الصبح) قد دفع دية القتل؛ لتبرئة ذمته وعشيرته من التهمة, وليس اعترافاً أو إقراراً منه بمسؤوليته عن هذا الفعل. هذا التدبير العقلاني من قبل الشيخ (غدير الصبح) أورده المؤلف بشكل مخالف تماماً عندما ذُكر: (تنسب تلك الحادثة إلى عشيرة الجدوع وبتهريض من شيخهم المدعو غدير الصبح)^(٤٥), وعاد ثانيةً في شرحه لصورة الوثيقة المنشورة ليقول عنها: (مكاتبة عشائرية خاصة بفصل دية شخص مقتول من قبل عشيرة آل الجدوع)^(٤٦), أي أنّ المؤلف يثبت تهمة القتل على العشيرة هذه التي برأ شيخها نفسه وعشيرته أمام العشائر والحكومة بموجب هذه الوثيقة.

٥- لا يوجد في الوثيقة ما يبيّن أنّ حادث القتل كان بدوافع سياسية, أو كونه جزءاً من أحداث ثورة العشرين وليست حادثة قتل جنائية. أمّا المؤلف فقد اعتبر أنّ حادث القتل قد تمّ بدوافع سياسية, وكان جزءاً من أحداث ثورة العشرين في قلعة سكر. إذ قال عن هذه الحادثة ما نصّه: (وفي الاتجاه نفسه وتزامناً مع عملية اغتيال الكابتن كراوفورد, شهدت مدينة قلعة سكر عملية اغتيال أحد جواسيس الإنكليز العاملين في المدينة المدعو جاسم علو)^(٤٧), كما عاد المؤلف وذكر في شرحه أسفل الصورة المنشورة للوثيقة: (شخص مقتول من قبل عشيرة آل الجدوع من بني ركاب عام ١٩٢١ كونه يعمل جاسوساً للإنكليز في قلعة سكر...)^(٤٨), أيّ أنّه بعد أن يثبت تهمة القتل على عشيرة الجدوع يعود ليبيّن أنّ هذا الفعل قد حصل لكون القتل يعمل جاسوساً للإنكليز في قلعة سكر.

٦- اعتبر المؤلف ان عملية القتل هذه كانت متزامنة مع عملية اغتيال الضابط البريطاني الكابتن كراوفورد والتي ذكر المؤلف انها قد حدثت في السادس من آب عام ١٩٢٠^(٤٩), رغم أنّ الوثيقة لا تذكر تماماً أيّ معلومة أو إشارة عن تاريخ وقوع حادثة القتل أو أنّها قد حصلت ضمن أحداث ثورة العشرين في المدينة, فالتاريخ الوحيد المذكور فيها هو تاريخ تحريرها, ولم يبين لنا المؤلف السبب الذي دعاه لهذا التوظيف.

٧- ان من المحتمل أنّ حادثة القتل قد حصلت قبل مدّة قليلة لا تزيد عن شهر من التاريخ الذي حُررت فيه الوثيقة. فمن المؤكد ان شقيق المقتول قد حضر إلى قلعة سكر, عند علمه بمقتل أخيه فور سماعه بذلك, فلا يُعقل أن يقتل أخيه في بداية أحداث ثورة العشرين, التي حصلت في قلعة سكر في شهر آب من العام ١٩٢٠م, ويأتي هو للمطالبة في شهر شباط من العام ١٩٢١ أي بعد سبعة أشهر تقريباً ! , وإذا قلنا ان أحداث الثورة والعمليات العسكرية قد منعت من الحضور أثناءها للبحث عن أخيه, فما الذي يمنعه من القدوم بعد انتهاء الثورة وتأمين الطرق, علماً أن أحداث ثورة العشرين في المنتفق قد انتهت خلال شهر تشرين الثاني من عام ١٩٢٠ كما يذكر المؤلف^(٥٠).

٨- إنّ المؤلف يذكر أنّ الوثيقة في أواخر العام ١٩٢١م, حيث أورد ما نصه: (فقد قامت عشيرة ال جدوع من بني ركاب في أواخر عام ١٩٢١ , بتقديم فصل عشائري)^(٥١), على الرغم من أنّ الوثيقة مؤرّخة بتاريخ الثاني من شهر شباط لعام ١٩٢١, فكيف أصبحت الأشهر الأولى من السنين أواخر !؟

٩- ورد في الوثيقة عبارة: (كان داخل في وظيفة الحكومة جاسوس في قضاء قلعة سكر) وقد فسّرها المؤلف بقوله: (أحد جواسيس الانكليز العاملين في مدينة قلعة سكر), كما تكررت مفردة "الحكومة" مرّة أخرى في عبارة: (وحفظاً لشرفه من الحكومة) عند حديثها عن الشيخ (غدير الصباح), كما تكرّرت هذه المفردة للمرّة الثالثة في عبارة: (وبجميع ما يترتب من الحكومة أو غيرها بسلك العشائر) عند الحديث عن التزامات شقيق الشخص المقتول بعد استلامه للديّة. وعلى الرغم من أنّ مفردة "الحكومة" المتكرّرة في الوثيقة لأكثر من مرّة هي الكلمة المفتاحية للوثيقة والتي ستمنحنا معلومات مهمة عن تاريخ تقريبي لوقوع حادثة القتل إلا أنّ المؤلف أغفلها تماماً , وأغفل الاهتمام بها نقدياً دون مبرّر رغم أهميتها الشديدة. فما هو المقصود بكلمة الحكومة ؟ وعن أيّ حكومة تتحدّث تلك الوثيقة ؟

من مراجعة تاريخ العراق السياسي الحديث بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢١ يتبيّن لنا أنّ أوّل حكومة شكّلت في العراق كانت حكومة السيّد (عبد الرحمن النقيب) الأولى, والتي أعلن عن تشكيلها في ٢٥ تشرين الأول العام ١٩٢٠م, واستمرّت لغاية تقديم استقالته في ٢٣ آب العام ١٩٢١م^(٥٢), أما قبل ذلك فقد (حكمت بريطانيا العراق بين سنة (١٩١٨-١٩٢٠) حكماً مباشراً. وكانت السلطة البريطانية في العراق موزعة بين وزير الخارجية ووزير الشؤون الهندية في الحكومة البريطانية. وقد أناطت حكومة الهند الى ضابط من ضباطها وظيفة الحاكم الملكي العام وجعلته مسؤولاً عن الإدارة المدنية, ولكنها جعلته خاضعاً لسلطة القائد العام للقوات المسلحة.

ويختار الحاكم الملكي العام بدوره الموظفين الاداريين وهم مسؤولون أمامه. وقد قسم العراق الى مناطق ادارية, يحكمها الموظفون الاداريون تحت اسم حكام سياسيين يعاونهم في كل منطقة ادارية عدد من معاونين حسب الحاجة وأهمية المنطقة. وكان معظم هؤلاء الحكام السياسيين من ضباط الجيش الذين لم يألفوا الادارة المدنية التي تختلف أساليب الحكم فيها عن الاساليب العسكرية) (٥٣). وعليه فإن ما أشارت إليه الوثيقة من مفردة "الحكومة" لم يكن مقصوداً منها سوى حكومة السيد النقيب الأولى, وبذلك يتضح أنّ عمل الشخص المقتول الذي عُبر عنه بالجاسوس , كان من الأعمال والوظائف التابعة للحكومة العراقية الأولى وليس جاسوساً للأنكليز كما طرح المؤلف ذلك, ممّا يعني أنّه التحق بوظيفته تلك بعد تأسيس الحكومة النقيببة الأولى بمدة من الزمن بين شهر تشرين الثاني العام ١٩٢٠م, وشهر كانون الثاني العام ١٩٢١م, قبل توقيع الوثيقة في الثاني من شباط العام ١٩٢١م. وكل ذلك يقودنا للقول: إنّ واقعة القتل قد حصلت في الشهور التالية لانتهاه أحداث ثورة العشرين, وتأسيس الحكومة العراقية الأولى, وليس كما ذهب إليه المؤلف, ووظف من خلال ذلك تلك الوثيقة في دراسته.

١٠- من الملاحظ ان المؤلف لم يورد تحرير لنص الوثيقة كاملاً مع تسجيل كافة الملاحظات على النص ليكون القارئ قادراً على الاطلاع على ما تحويه الوثيقة من معلومات, وكما تفرضه قواعد البحث التاريخي وأصول علم نقد الوثائق الداخلي والخارجي, واكتفى المؤلف بالاقتباس الجزئي منها, ورغم انه قد نشر صورة للوثيقة في ملحق الوثائق, إلا انه ليس في استطاع كل قارئ ان يتمكن من قراءة الوثيقة وتحليل مضمونها وفهم لغتها, خصوصاً مع قدمها وصعوبة قراءة الخط المكتوبة به, واللغة المستخدمة في تحريرها.

الخاتمة:

انتهى البحث إلى مجموعة من النتائج والملاحظات, التي تمثّلت بما يأتي:

١- إنّ الوثيقة على أنواعها المختلفة "لاسيما الكتابية منها" تشكّل مادةً مهمّةً في تدوين التاريخ, وأنّ المدارس التاريخية الحديثة تؤمن أنّ لا تاريخ بدون وثيقة, إلا أنّ تلك الوثيقة تبقى مجرد مادة صامتة, تحتاج لمن يستطعها, ويعيد قراءة مضامينها, ليخرج منها بحقائق تاريخية, أو يعزّز ما معروف من تاريخ, وفق قواعد

منهجية مُراعية لشروط مناهج البحث التاريخي، وملتزمة بضوابط النقد التاريخي في كلّ خطوة من خطوات البحث العلمي، وهو ما لم يتبين لنا بصورة واضحة خلال البحث.

٢- تُحسب للمؤلف قيامه بالسعي والبحث عن الوثائق العائلية المحفوظة لدى أصحابها، مما استدعى منه السفر، وتحمل المشقة في مقابلتهم واقناعهم بنشرها، كما تحسب للمؤلف قيامه بنشر صور هذه الوثائق في ملاحق الكتاب، وحفظه لنسخ منها، مما يتيح للدارسين والباحثين "ومنها هذا البحث" الاطلاع عليها، واخضاعها لضوابط النقد التاريخي، وإعادة قراءتها من جديد، وربما بصورة مغايرة عن قراءة المؤلف، كما أنّ نشر هذه الوثائق العائلية يُعدّ حفظاً لها من الضياع، والفقدان التام في حال تعرّضها لأيّ ظرف كان يتسبب في تلفها أو ضياعها.

٣- تبين من خلال البحث أن المؤلف كان مُتساهلاً في التعامل مع تاريخ الوثائق، وعملية تحويلها من التاريخ والتقويم الهجري إلى الميلادي، وهذا ما تسبّب في اعطاء الوثائق توقيتات زمنية مُختلفة عن توقيتاتها الحقيقية، مما أدى إلى سحبها من أحداثها التي دونت بها، إلى أحداث أخرى واختلاط القراءة العلمية الآمنة على المؤلف.

٤- إنّ توظيف الوثيقة العائلية من قبل المؤلف لم يكن منسجماً مع ما احتوته من معلومات وبيانات، مما أدى إلى أن يتجه في توظيفها اتجاهًا بحثيًا مُغايرًا لما كان يفترض به، فتسبّب في وقوع إرباك في كتابة الحدث التاريخي الذي وظفت به من ناحية المعلومات وتسلسل الحوادث وتواريخ وقوعها، وفي ذلك مجانبة لمنهج البحث التاريخي وقواعده العلمية.

٥- إنّ هذا البحث قد بين مواضع التوظيف غير الدقيق لهذه الوثائق في تدوين تاريخ منطقة قلعة سكر، مما يعطي الفرصة للباحثين مستقبلاً ممن يرغب بكتابة (تدوين) التاريخ، للأخذ بهذه الملاحظات، ووضعها موضع العناية والاهتمام، والعمل على تجنب هذه الإشكالات؛ لتحقيق أكبر قدر من العلمية، والموثوقية في كتابة التاريخ، ووضع الحوادث والوقائع في مواضعها الحقيقية، للوصول إلى التاريخ الحقيقي للأحداث، أو على مقربة منه.

٦- تبين من خلال البحث أن المؤلف لم يقم بتحرير نصي للوثائق، باستثناء الوثيقة الاولى، وأغفل ذلك عن باقي الوثائق، رغم أهمية تحرير نص الوثيقة للقارئ والباحث، للإطلاع على مضمون الوثيقة وفهم عمل المؤلف في توظيف الوثائق للوصول إلى الحقائق التاريخية.



٧- إن هذا البحث اعتمد في قراءة الوثائق العائلية ونقدها التي وردت فيه على الصور المنشورة لها في الكتاب موضع البحث.

٨- إن المؤلف لم يبيّن للقارئ أنّه أخضع الوثائق التي وردت في هذا البحث لعمليات النقد التاريخي بشقيه الخارجي والداخلي (بفرعيه الإيجابي والسلبي)، ولم يوضّح لنا كيفية قراءته لكلّ وثيقة، وكيفية استنباطه للمعلومات التي وجدها في كلّ وثيقة وأوحى له بتوظيفها في الموضوع الذي وظّفها به، فلم نجد تحليلاً لشكل ومضمون كلّ وثيقة كما تقتضي به قواعد النقد التاريخي في مثل هكذا مواضيع مهمّة.

ملحق الوثائق



وثيقة عشائرية خاصة باجتماع عشائري عقد بين مشايخ قبائل المتفك في قضاء الشطرة في أوائل عام ١٩١٥ لتحفيز العشائر على المشاركة في حرب الجهاد في معركة الشعبية لمقاتلة الاحتلال البريطاني. وهي تنشر لأول مرة. حصل عليها الباحث من ورثة الشيخ صكبان العلي شيخ قبيلة خفاجة عام. وهي تنشر لأول مرة.



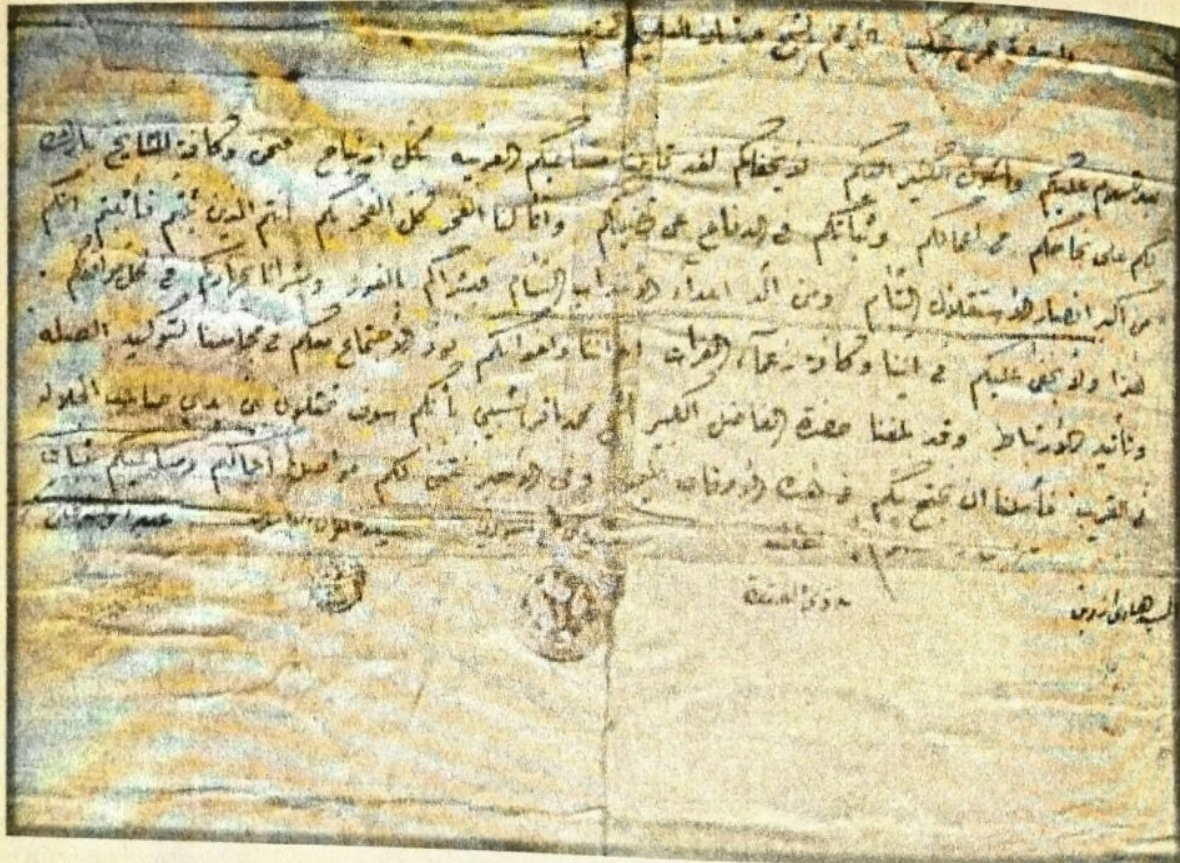


هذه رسالة من السيد كاطع العوادي

السيد كاطع العوادي والشيخ عبد الواحد الحاج سكر عام ١٩٢٠ إلى الشيخ مزعل الحميدة شيخ
 عشائر بني ركاب العام وهم يحثونه على المشاركة في مقاومة الإنكليز. وهي تنشر لأول مرة
 السيد كاطع العوادي السيد علوان الياصري السيد هادي الزوين والسيد
 نورري الياصري والشيخ عبد الواحد الحاج سكر عام ١٩٢٠ إلى الشيخ مزعل الحميدة شيخ
 عشائر بني ركاب العام وهم يحثونه على المشاركة في مقاومة الإنكليز. وهي تنشر لأول مرة

رسالة شخصية من السيد كاطع العوادي والسيد علوان الياصري والسيد هادي الزوين والسيد نورري الياصري والشيخ عبد الواحد الحاج سكر عام ١٩٢٠ إلى الشيخ مزعل الحميدة شيخ عشائر بني ركاب العام وهم يحثونه على المشاركة في مقاومة الإنكليز. وهي تنشر لأول مرة.





رسالة شخصية من السيد علوان الياسري والسيد هادي آل زوين والسيد كاطع العوادي والسيد نور الياسري عام ١٩٢٠ إلى الشيخ صكبان العلي شيخ قبيلة خفاجة العام في الشرطة لحته على المشاركة في ثورة العشرين. حصل عليها الباحث من ورثة الشيخ صكبان العلي شيخ قبيلة خفاجة العام وهي تنشر لأول مرة.





مكاتبة عشائرية خاصة بفصل دية شخص مقتول من قبل عشيرة آل الجدوع من بني ركاب عام ١٩٢١ كونه يعمل جاسوساً للإنكليز في قلعة سكر. وهي تنشر لأول مرة وهي محفوظة لدى الباحث.

- (١) مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، باب الواو، مادة وثق، ص ١٠١١.
- (٢) حسن حلاق، مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٣١.
- (٣) ظهرت هذه المدرسة التاريخية في القرن التاسع عشر والتي كان على رأسها الألماني "فون رانكه" (١٧٩٥-١٨٨٦) ومن اتباعها المؤرخان الفرنسيان "شارل لانغلوا" (١٨٦٣-١٩٢٩) و "شارل سينوبوس" (١٨٥٤-١٩٢٤) حيث نادت هذه المدرسة بأن عمل المؤرخ ليس التأمل في سير التاريخ أو في بناء مراحل منطقية من التطور التاريخي وإنما في إظهار "ما حدث فعلا في الواقع". وهذا الهدف قادها إلى "الطريقة النقدية الجديدة" فالمصادر التاريخية المعتمدة على الرواية في الأحداث لا بد ان تعكس وجهات نظر مؤلفها، وتقدم صورة مشوهة عن الواقع، ولذلك يجب العودة إلى الوثائق الاصلية، وتطبيق طريقة نقدية، شديدة، وصارمة لاستخلاص الحقائق الموضوعية التي لا لبس فيها ولا تحيز. ينظر: ليلى الصباغ، دراسة في منهجية البحث التاريخي، الطبعة الثامنة، مطبوعات جامعة دمشق، دمشق، ١٩٩٩، ص ٦٥-٦٦.
- (٤) تنسب هذه العبارة إلى المؤرخ الفرنسي شارل سينوبوس (Seignobos) أحد مؤسسي هذه المدرسة. ينظر: حسان حلاق، المصدر السابق، ص ١٣١.
- (٥) مدرسة الحوليات التاريخية: هي المدرسة التي تأسست عقب ظهور مجلة (حوليات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي) في ١٥/كانون الثاني/ ١٩٢٩م، بإشراف هيئة تحرير مؤلفة من مارك بلوخ ولوسيان فيفر (كرويس للتحرير) وهما من أهم دعاة هذه المدرسة ومنظريها. وهذه المدرسة تعتبر تأسيساً لوجهة جديدة في الكتابة التاريخية، تحاول أن تُحدث قطيعة مع المدرسة التاريخية، أي المدرسة المنهجية التي قدّست الوثيقة وادعت الموضوعية، وغرقت في التاريخ السياسي والعسكري (الحديث والمؤسسي) والقومي، فكان تأسيس مجلة الحوليات إعلاناً ببدء مدرسة في (التاريخ الجديد)، رأت في التاريخ إعادة بناء للماضي وليس إحياءً له، كما كان يرى رنكه أو سينوبوس: إنَّها إعادة بناء لشيء أوجه الحياة البشرية من الماضي إلى الحاضر، وباتجاه فهم تكون هذا الحاضر. ينظر: وجيه كوثراني، تاريخ التأريخ: اتجاهات - مدارس - مناهج، الطبعة الثانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٣، ص ٢٠٦.
- (٦) عبدالرحيم الحسناوي، النص التاريخي: مقارنة أبستمولوجية وديداكتيكية، ص ٦٤.
- (٧) عبدالله العروي، مفهوم التاريخ: الألفاظ والمذاهب، الطبعة الرابعة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٨٠.
- (٨) ليلى الصباغ، المصدر السابق، ص ١٥٥.
- (٩) المصدر نفسه، ص ١٥٩.
- (١٠) المصدر نفسه، ص ١٨٦.
- (١١) عبدالله أنيس طبّاع، علم الأعلام: الوثائق والمحفوظات، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ١٩٨٦، ص ٥٩.
- (١٢) المعجم الوسيط، باب حرف النون، مادة نقد، ص ٩٤٤.
- (١٣) ليلى الصباغ، المصدر السابق، ص ١٨٧.
- (١٤) عبدالله طه السلماي، منهج البحث التاريخي، ص ١٧.
- (١٥) عكاب يوسف عليوي الركابي، دراسات وثائقية في تاريخ العراق المعاصر، ص ١٠١ - ١٠٣.
- (١٦) المصدر نفسه، ص ١٠٣، هامش رقم ٢.
- (١٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.
- (١٨) ينظر: علي الورد، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ٤، ص ١٤٦ - ١٤٨.
- (١٩) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٧٠.
- (٢٠) كامل سلمان الجبوري، مذكرات الشيخ محمّد رضا الشبيبي ورحلاته، الطبعة الأولى، دار الرافدين للطباعة والنشر، ٢٠١١، ص ٨٥.

- (٢١) التاريخ المذكور في البلاغ العثماني يستعمل التقويم الرومي العثماني وهو التقويم المعتمد للدولة في المخاطبات الرسمية وقد تم تحويله للتقويم الميلادي من قبل الباحثين ووضع بين قوسين "-".
- (٢٢) نقلاً عن: كامل سلمان الجبوري, المصدر السابق, ص ٨٦. علمًا بأن التواريخ الميلادية المجاورة للتاريخ الهجري والموضوعة بين قوسين "-" هي من ترتيب الباحثين وغير موجودة في هذا المصدر, والإجراء هذا سيتم مع كافة التواريخ الواردة لاحقاً في هذه الفقرة والمقتبسة من هذا المصدر.
- (٢٣) نقلاً عن: المصدر نفسه, ص ٨٨.
- (٢٤) نقلاً عن: المصدر نفسه, ص ٩١.
- (٢٥) علي الورد, المصدر السابق, ج ٤, ص ٢٥٢.
- (٢٦) نقلاً عن: كامل سلمان الجبوري, المصدر السابق, ص ١٦٨.
- (٢٧) للمزيد ينظر: كامل سلمان الجبوري, المصدر السابق, ص ١٧٩.
- (٢٨) علي الورد, مصدر سابق, ج ٤, ص ٢٤٩.
- (٢٩) المصدر نفسه, ص ٢٥٠.
- (٣٠) منى كاظم احجيل الكعبي, مدينة قلعة سكر: دراسة في أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ١٩١٤ - ١٩٥٨, رسالة ماجستير باشراف د.عكاب يوسف الركابي, كلية التربية للعلوم الإنسانية, جامعة واسط, ٢٠٢١, ص ٦٧ - ٦٨.
- (٣١) عكاب يوسف عليوي الركابي, مصدر سابق, ص ١٢١.
- (٣٢) للمزيد ينظر: عبدالرزاق الحسيني, تاريخ الوزارات العراقية, ج ١, الطبعة السابعة, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, ١٩٨٨, ص ٧٥.
- (٣٣) ينظر: المصدر نفسه, ج ١, ص ٦٨.
- (٣٤) ينظر: عكاب يوسف عليوي الركابي وحמיד أحمد حمدان التميمي, السيد علوان الياسري: الزعامة العشائرية والعمل الوطني, ص ١٣٣. علمًا بأن المؤلف قد أشار في الهامش رقم ٢ من الصفحة نفسها إلى المؤلفين يحتفظان بنسخة من هذه الرسالة حصلها عليها من المرحوم الشيخ (شلاكة المزعل) الحميدة شيخ عشائر بني ركاب العام, بينما ذكرنا سابقاً في متن البحث إلى أن المؤلف أشار إلى أنه يحتفظ بالنسخة الأصلية لهذه الرسالة حصل عليها من عائلة الشيخ (شلاكة المزعل).
- (٣٥) ينظر: عكاب يوسف عليوي الركابي, موقف مدينة قلعة سكر وعشائرها من الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤ - ١٩٢٠ دراسة تاريخية, بحث منشور, ص ١٠.
- (٣٦) ينظر: عكاب يوسف عليوي الركابي, دراسات وثائقية, مصدر سابق, الهامش رقم ١, ص ١٢٣.
- (٣٧) ينظر: عكاب يوسف عليوي الركابي, دراسات وثائقية, مصدر سابق, ص ١٢٣.
- (٣٨) ينظر: عكاب يوسف عليوي الركابي, دراسات وثائقية, مصدر سابق, ص ٢٠٨. وقد نقلنا كلمات هذه الوثيقة نصاً بأغلاطها الاملائية والنحوية والتكرار مُراعاة للدقة التاريخية في عرضها.
- (٣٩) مالية نظارتي: أي نظارة المالية, جرى في العام ١٨٣٨ م, دمج الدفتردارية الأولى مع باقي الدفترداريات الأخرى, وتشكيل إدارة مالية عامة, عُرفت باسم "نظارة المالية", واستمر الأمر على ذلك حتى العهد الجمهوري, واستبدلت كلمة "نظارة" بكلمة "باقنلق) أي وزارة, وكلمة "ناظر" بكلمة (باقان) أي وزير.
- ينظر: صالح سعداوي صالح, مصطلحات التاريخ العثماني, معجم موسوعي مصور, المجلد ٣, ص ١٢٢٦.
- (٤٠) البارة "الپاره": عملة فضية ضُربت في عهد السلطان مُراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠ م) بوزن يزيد قليلاً عن خمسة قراريط, تغيّرت قيمتها بمرور الزمن, وفي عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧ م) ضُربت عملة من فئة المئة بارة عرفت باسم (بورلك) أي حَتّة بمئة وأخرى بخمسين بارة عرفت باسم (ألبيلك) أي حَتّة بخمسين, غير أنّ هذه العملة انخفض عيارها وقُلّت قيمة الفضة فيها. وفي أواخر عهد محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩ م) كان القرش يساوي أربعين بارة, والبارة ثلاث أقدجات, والأقدجة ثلاثة فلوس. للمزيد ينظر: المصدر السابق, المجلد ١, ص ٣٢٢.
- (٤١) للمزيد ينظر: عباس العزاوي, تاريخ النقود العراقية, ص ١٧٩-١٨٠.
- (٤٢) ينظر: عكاب يوسف عليوي الركابي, مصدر سابق, ص ١٣٦.
- (٤٣) المصدر نفسه, هامش رقم ١, ص ١٣٧.
- (٤٤) المصدر نفسه, ص ٢٠٨.

(٤٥) ينظر: عكاب يوسف عليوي الركابي، مصدر سابق، ص ١٣٧.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٥١) المصدر نفسه، الهامش رقم (١)، ص ١٣٧.

(٥٢) ينظر: عبدالرزاق الحسني، المصدر السابق، ج ١، ص ٨.

(٥٣) ينظر: عبدالله الفياض، الثورة العراقية الكبرى، الطبعة الأولى، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٦٣، ص ٢١٨.

المصادر

أولاً: المعاجم والموسوعات

١- صالح سعداوي صالح، مصطلحات التاريخ العثماني، معجم موسوعي مصور، إصدارات دار الملك عبدالعزيز، الرياض، المجلد الأول والثالث، ٢٠١٦.

٢- مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤.

ثانياً: الكتب العربية

١- حسان حلاق، مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.

٢- عباس العزاوي، تاريخ النقود العراقية، شركة التجارة والطباعة، بغداد، ١٩٥٨.

٣- عبدالرحيم الحسنوي، النص التاريخي: مقارنة ابستمولوجية وديداكتيكية، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ٢٠١١.

٤- عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، الطبعة السابعة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨.

٥- عبدالله العروي، مفهوم التاريخ: الألفاظ والمذاهب، الطبعة الرابعة، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٥.

٦- عبدالله الفياض، الثورة العراقية الكبرى، الطبعة الأولى، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٦٣.

٧- عبدالله أنيس طباع، علم الأعلام- الوثائق والمحفوظات، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ١٩٨٦.

٨- عبدالله طه السلماي، منهج البحث التاريخي، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، ٢٠٠٩.

٩- عكاب يوسف عليوي الركابي، دراسات وثائقية في تاريخ العراق المعاصر، المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٨.

١٠- عكاب يوسف عليوي الركابي وحميد احمد حمدان التميمي، السيد علوان الياسري- الزعامة العشائرية والعمل الوطني، المعارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٣.

١١- علي الورد، لمحات اجتماعية في تاريخ العراق الحديث، ج ٤، مطبعة الشعب، بغداد، ١٩٧٤.

١٢- كامل سلمان الجبوري, مذكرات الشيخ محمد رضا الشبيبي ورحلاته, الطبعة الأولى, دار الرافدين للطباعة والنشر, ٢٠١١.

١٣- ليلى الصبّاغ, دراسة في منهجية البحث التاريخي, الطبعة الثامنة, مطبوعات جامعة دمشق, دمشق, ١٩٩٩.

١٤- وجيه كوثراني, تاريخ التأريخ: اتجاهات - مدارس - مناهج, الطبعة الثانية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, بيروت, حزيران ٢٠١٣.

ثالثًا: البحوث المنشورة

١- عكاب يوسف عليوي الركابي, موقف مدينة قلعة سكر وعشائرها من الاحتلال البريطاني للعراق ١٩١٤-١٩٢٠, دراسة تاريخية, مجلة واسط للعلوم الانسانية, المجلد ٨, العدد ٢١, لسنة ٢٠١٣.

رابعًا: الرسائل والأطاريح الجامعية

١- منى كاظم احجيل الكعبي, مدينة قلعة سكر: دراسة في أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ١٩١٤-١٩٥٨, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التربية للعلوم الانسانية, جامعة واسط, ٢٠٢١.

First: Dictionaries and Encyclopedias

1. Saleh Saadawi Saleh, *Terms of Ottoman History: An Illustrated Encyclopedic Dictionary*, King Abdulaziz Foundation for Research and Archives, Riyadh, Volumes 1 and 3, 2016.
2. Group of Authors, *Al-Mu'jam Al-Waseet (The Intermediate Dictionary)*, Arabic Language Academy, Arab Republic of Egypt, 4th Edition, 2004.

Second: Arabic Books

1. Hassan Hallaq, *Methods of Historical Thought and Research, Auxiliary Sciences, and Manuscript Editing*, 4th Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut, 2004.
2. Abbas Al-Azzawi, *History of Iraqi Currency, Trade and Printing Company*, Baghdad, 1958.
3. Abdulrahim Al-Hasnawi, *The Historical Text: An Epistemological and Didactic Approach*, Afrique Orient, Casablanca, 2011.
4. Abdulrazzaq Al-Hasani, *History of Iraqi Ministries*, Vol. 1, 7th Edition, Public Cultural Affairs House, Baghdad, 1988.
5. Abdullah Al-Arawi, *The Concept of History: Terms and Doctrines*, 4th Edition, Arab Cultural Center, Beirut, 2005.
6. Abdullah Al-Fayyadh, *The Great Iraqi Revolution*, 1st Edition, Al-Irshad Press, Baghdad, 1963.
7. Abdullah Anis Tabbah, *The Science of Documentation – Archives and Records*, 1st Edition, International Book Company, Beirut, 1986.
8. Abdullah Taha Al-Salmami, *Methodology of Historical Research*, Dar Al-Fikr Publishers and Distributors, Amman, 2009.



9. Ukab Youssef Alawi Al-Rikabi, *Documentary Studies in the Contemporary History of Iraq*, Al-Aref Publications, Beirut, 2018.
10. Ukab Youssef Alawi Al-Rikabi & Hamid Ahmed Hamdan Al-Tamimi, *Sayyid Alwan Al-Yasiri – Tribal Leadership and National Work*, Al-Aref Publications, Beirut, 2013.
11. Ali Al-Wardi, *Social Glimpses in the Modern History of Iraq*, Vol. 4, Al-Shaab Press, Baghdad, 1974.
12. Kamel Salman Al-Jubouri, *Memoirs and Travels of Sheikh Muhammad Reda Al-Shabibi*, 1st Edition, Dar Al-Rafidain for Printing and Publishing, 2011.
13. Laila Al-Sabbagh, *A Study in the Methodology of Historical Research*, 8th Edition, Damascus University Press, Damascus, 1999.
14. Wajih Kawtharani, *The History of Historiography: Trends – Schools – Methodologies*, 2nd Edition, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut, June 2013.

Third: Published Research Papers

1. Ukab Youssef Alawi Al-Rikabi, *The Position of the City of Qalat Sukkar and Its Tribes Toward the British Occupation of Iraq 1914–1920: A Historical Study*, Wasit Journal for Human Sciences, Vol. 8, Issue 21, 2013.

Fourth: Theses and Dissertations

1. Muna Kazem Ahjeel Al-Kaabi, *The City of Qalat Sukkar: A Study of Its Political, Economic, and Social Conditions 1914–1958*, Unpublished Master's Thesis, College of Education for Human Sciences, University of Wasit, 2021.